

جامعة الدول العربية

الإدارة العامة

المسألة الليبية

القاهرة : ١٩٥٠

BOBST LIBRARY

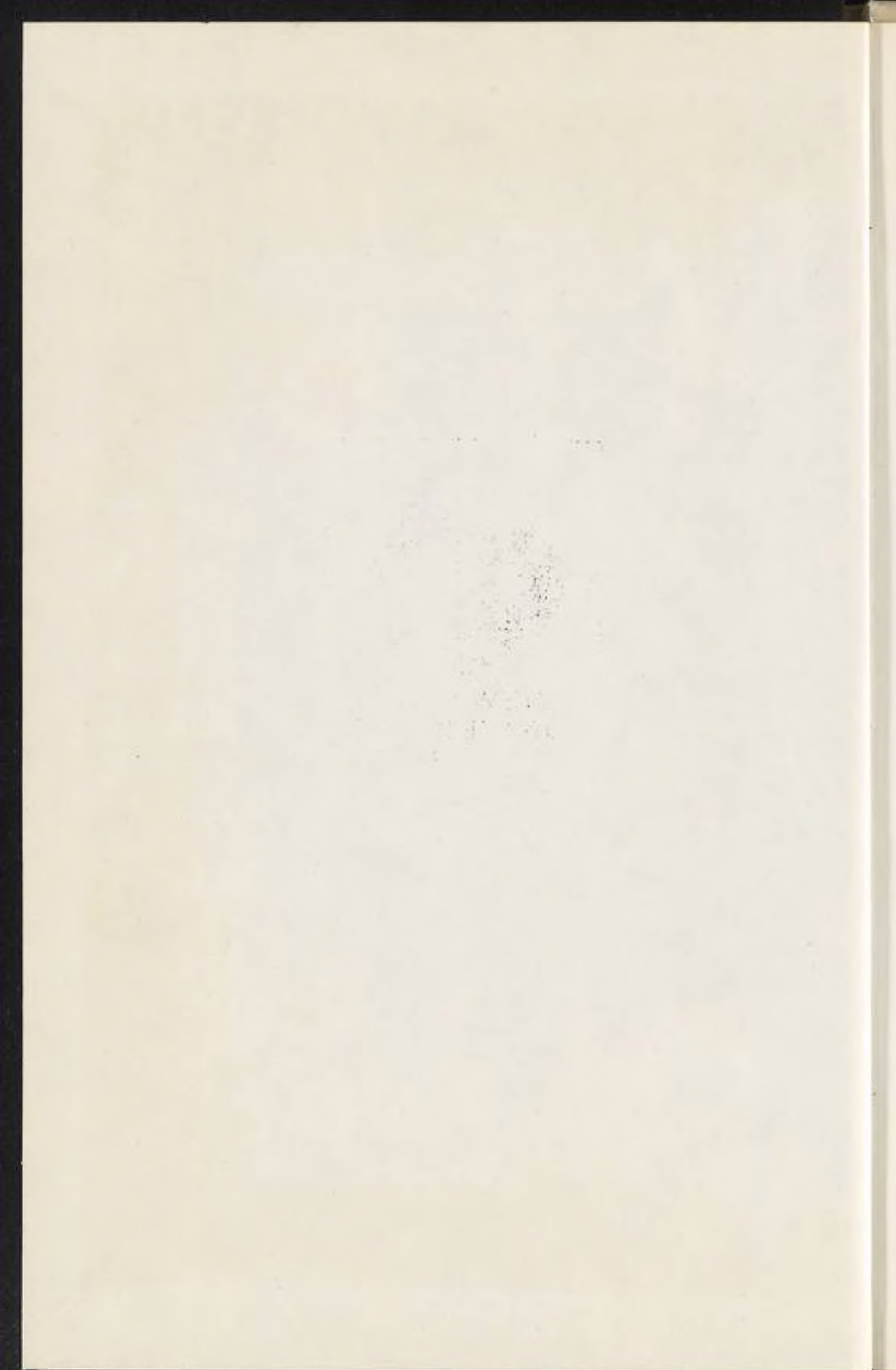


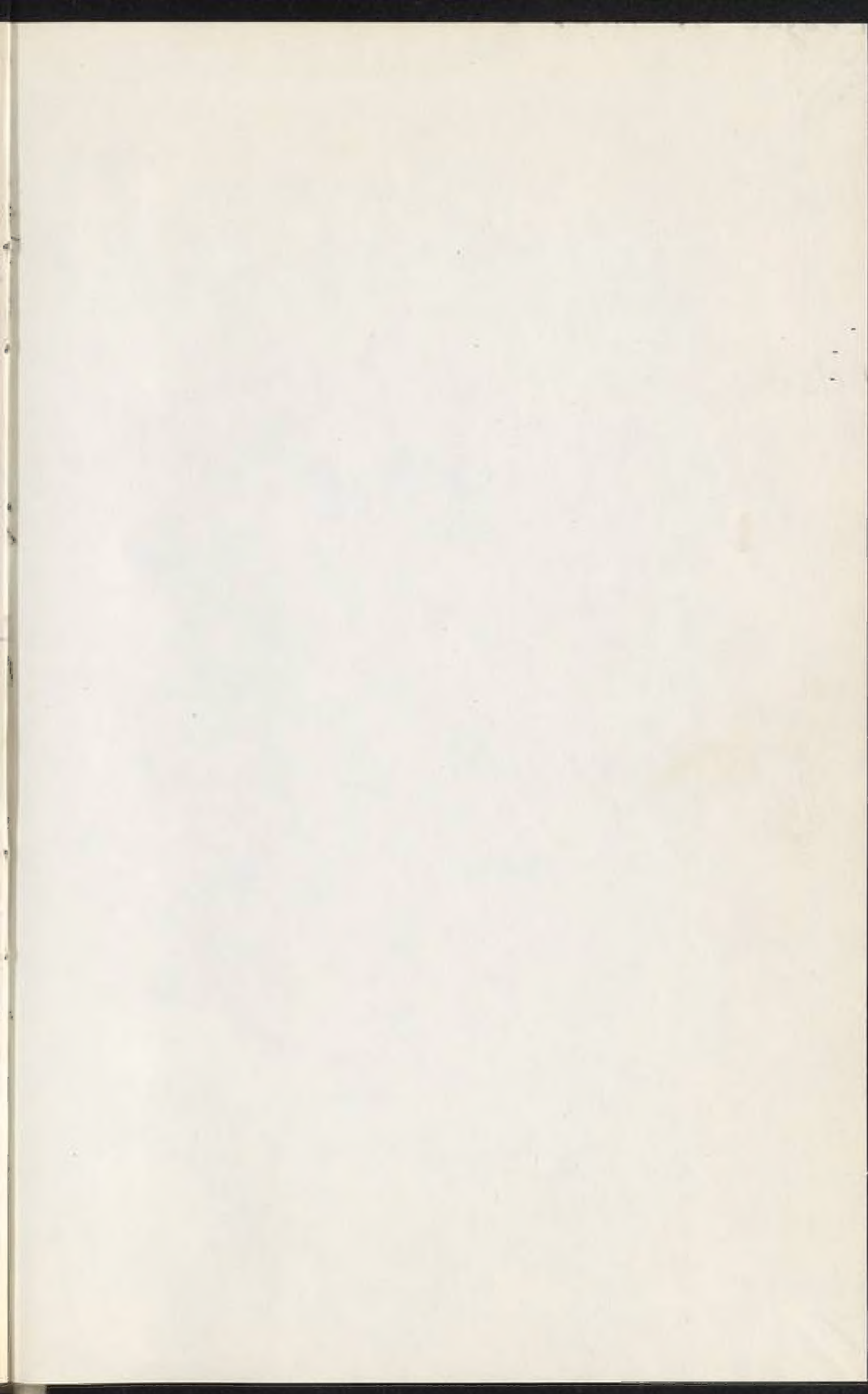
3 1142 02840 7545



NEW YORK
UNIVERSITY
LIBRARIES

GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY





League of Arab States. al-Idarah
al-Siariyah. جامعة الدول العربية

الإدارة العامة

(al-Mas'alah al-Libiyah.)

المسألة الليبية
front

القاهرة : ١٩٥٠

N. Y. U. LIBRARIES

Near East

DT

236

L 3

C. 1

تقرير مقدم من الأمين العام الى مجلس جامعة الدول العربية
الدورة الثانية عشرة — مارس سنة ١٩٥٠ عن قضية استقلال ليبيا ،

الفصل الأول

جهود الجامعة العربية خارج ليبيا

الجامعة العربية وقضية استقلال ليبيا

عنيت جامعة الدول العربية منذ نشأتها بقضية استقلال ليبيا جرياً على سياستها الخاصة نحو الشعوب العربية من جهة وعلى السياسة العامة التي رسمتها لنفسها وهي مناصرة كل شعب مناضل في سبيل استعادة حريته واستقلاله من جهة أخرى .

وقد استهلت مساعيها في القضية الليبية بأن أرسل الأمين العام إلى حكومات الدول العربية قبيل اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ المذكرة الآتية :

« إن قرب اجتماع وزراء الخارجية في لندن وما يقال عن بحث المسألة الإيطالية في هذا الاجتماع وما علقت من أنه في رأس المسائل المعروضة في جدول أعمال ذلك الاجتماع مسألة المستعمرات الإيطالية ، يستلزم بياناً عاجلاً بوجهة النظر العربية سواء أكانت لأهل البلاد أنفسهم أو للدول العربية المشتركة في الجامعة ، أو للرأي العام العربي . فلذلك يحسن أن أبعث إلى حضراتكم برؤوس المسائل الآتية ملخصة على وجه العجلة :

١ - إن البلاد المعروفة قديماً باسم طرابلس الغرب والمعبر عنها حديثاً باسم ليبيا هي عبارة عن المساحة الواسعة التي تبتدىء من حدود مصر الغربية وتنتهى عند الحدود التونسية والجزائرية والتي تحد جنوباً بأملاك فرنسا والصحراء

الكبرى . وهى بلاد يسكنها العرب ويدين أهلها الأصلون جميعاً بدين الإسلام منذ أكثر من عشرة قرون . وقد كانت طوال الفترة الإسلامية أى فى الثلاثة عشر قرناً الأخيرة بلاداً واحدة لم ينفصل بعضها عن بعض الا فترات قصيرة ولم يغلب عليها الأجانب الا فترات قصيرة أيضاً . كذلك استمرت أثنائها تناضل حتى استردت وحدتها وحريتها . فكل تغيير بتجزئتها يناقض تاريخها الطويل بل أن وحدتها هذه كانت موجودة منذ فجر المسيحية . وهذه الوحدة ليست ضرورية من الناحية الادارية لحسب بل هى ضرورة اقتصادية واجتماعية لاسيلى لتجاهلها . اذ أن البلاد قليلة السكان مترامية الأطراف فقيرة فى مجموعها تتعاون أجزاؤها لتكملة بعضها وتأمين حياتها فبعض المناطق تدر محاصيل لا تنمو فى المنطقة الأخرى . فالتمر مثلاً يكثر فى جهات د فزان ، وبعض الشواطيء والزيتون وزيت يكثر فى مناطق الجبال وبعض السهول والقمح يجود فى بعض الوديان والشعير فى ساحات أخرى وكذلك الذرة وأشجار الفاكهة كما أن رعاية الابل تصلح لها بعض مناطقها ولا تصلح لرعاية الشاة أو البقر وهكذا .

فلو أن هذه المناطق مزقت وفصل بعضها عن بعض هلكت بينها هى تكمّل بعضها وتبادل ما عندها وتستعين بذلك على عيش محدود وأمطار تختلف سنة فى جهة وتزيد سنة فى جهة أخرى فيتبع البدو سير هذه الأحوال وينتقلون فى بعض أرجائها شمالاً وجنوباً أو شرقاً وغرباً . ويعيش بعضهم فترة من السنة حضر وفى فترة أخرى بدو ليكملوا أوقاتهم ولتغلبوا على طبيعة البلاد .

وكذلك تقتضى مصلحة الأمن والادارة أن توحد الحكومة فى هذه البلاد الشاسعة . وقد علمت هذه الحقيقة بالتجربة جميع الحكومات التى حكمت طرابلس حتى الأجنبية منها . ففى العهد العثمانى والعهد الإيطالى كانت ادارتها موحدة ولم تلجأ الحكومة الفاشية فى آخر سنى حكم موسوليني الى تجزئتها الى ولايات اللدواعى سياسية وعسكرية مؤقتة ناشئة عن استمرار أهل البلاد فى مقاومتهم الطويلة وحرورهم التى دامت عشرين سنة . ومع ذلك فإنه رغم هذا

التقسيم كانت الولايات الأربع التي قسمت اليها البلاد كلها في حكومة واحدة تشرف عليها إدارة واحدة ولو أن مقرها روما .

بناء عليه

فان كل تجزئة لطارابلس الغرب (ليبيا) الى قسمين أو ثلاثة هي ضد مصلحة البلاد وضد رغبة الأهالي ولا ترضاها الدول العربية التي ترتبط بميثاق الجامعة والتي اتفقت في هذا الميثاق على أن تراعى شئون العرب ومصالحهم أينما كانت .

استقلال طرابلس (ليبيا)

٢ - وقد يظن لأول وهلة أن البلاد الطرابلسية لا تستطيع أن تنشئ نفسها إدارة مختارة من أبنائها أو إدارة مستقلة فانها تحتاج الى مران طويل لاقامة حكومة حديثة صالحة والواقع أن طرابلس قد حكمت نفسها بنفسها فترات متعددة في التاريخ بل من المحقق أنها لم تحكم حكما أجنبيا ضد إرادتها الا فترات قصيرة لم تتوان في أنثائها عن الكفاح والمقاومة للحاكم الأجنبي حتى ظفرت بالحرية ومثل ذلك استيلاء مملكة صقلية أو مملكة أسبانيا في الفترات الوجيهة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أو مملكة إيطاليا في هذا القرن . وحتى الحكم العثماني في طرابلس لم يكن قهراً أجنبيا وانما كان بدعوة من أهل البلاد وبرغبتهم سواء قبل استقلالها على يد الدولة القره منلية ، أو بعدها في أوائل القرن الماضي . ففي هاتين المراتين جاء العثمانيون الى طرابلس برغبة أهل البلاد بل نتيجة لوفود أرسلوها لدعوة الخليفة لاستلام حكم البلاد بعد أن تدهور البيت القره منلى ، على يد آخر ولاته يوسف باشا .

ولما دام الإيطاليون طرابلس في سنة ١٩١١ نهض أهل البلاد بإجماعهم لتأييد حكومة العثمانيين والنضال معا ضد الإيطاليين وأثبتوا بذلك أن الحكم العثماني لم

يكن في نظرهم حكما اجنيا بل استمروا في المقاومة بعد تسليم العثمانيين عشرين سنة أخرى .

والواقع أن الحكم العثماني لم يجرد البلاد من الحكم الذاتي فقد كان أبناء تلك البلاد يتولون المناصب الرفيعة في بلادهم وخارج بلادهم سواء كانت هذه المناصب عسكرية أو إدارية أو مالية بما أهلهم لإعلان الحكم الجمهوري عقب الحرب الماضية والاستمرار في المقاومة اثنتي عشر سنة بعد الحرب الماضية. ومن أبناء هذه البلاد نخبة ممتازة من ذوى التجربة والدراية مشتمون في جميع الانظار العربية كمصر والمملكة العربية السعودية والعراق وشرق الأردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان . ومنهم عدد كبير في تركيا وفي أواسط أفريقيا خصوصا في منطقة (كانم) و (بحيرة شاد) وفيهم الكفاية لإقامة حكومة موحدة بركة وطرابلس وفزان ومن المتيسر إقامة مثل هذه الحكومة وإدخالها عضوا في جامعة الدول العربية وامدادها بالمعونة التي تلزمها في بادئ الأمر من البلاد العربية وعلى الأخص مصر .

إن رغبة أهل البلاد التي لاشك فيها والتي يظهرها بأجلى معانيها الرجوع الى رأيهم واستفتاءهم هي الانضمام الى مصر بإدارة مختارة أو استقلالهم والحقاقهم واندماجهم بذلك في كتلة الأمة العربية عن طريق مصر أو الجامعة . وهم في سبيل هذه الوحدة لن يتأخروا عن بذل كل مجهوداتهم لحريتهم وتكاتفهم مع إخوانهم وجيرانهم العرب .

ولقد وردت الى عدة كتب وعرائض من السادة السنوسية ومن أعيان البلاد وزعماء العشائر فيها والفتات المنتورة كلها ترى الى هدف واحد هو الوحدة في طرابلس (ليبيا) والانضمام الى الكتلة العربية والنفور من تجزئة البلاد أو حكم الأجنبي فيها مباشرة أو بالواسطة .

وأعيان البلاد وقادتها وزعماء العشائر وأصحاب الرأي فيها معروفون ويمكن

دهونهم الى مؤتمر سواه المقيمون فيها أو المشتون في الأقطار الأخرى بسبب الحكم الإيطالي الجائر واستبداد الفاشيست .

وانى لا أشك في أن مثل هذا المؤتمر سيقدر الرغبة العامة الواضحة لأهل البلاد وهى استقلالهم وحريتهم واتحادهم مع بقية الأقطار العربية .

لقد ظهرت أقوال في الصحف وآراء في دوائر عليمة متعددة تشير الى احتمال تقسيم البلاد بحيث يعاد نصفها الغربى لاطاليا وجزء من جنوبها يعطى لفرنسا ونصفها الشرقى يعطى لبريطانيا . وقيل كذلك أنها قد توضع كلها تحت وصاية دولة واحدة من الدول الكبرى . فهذه الأقوال والآراء فضلا عما فيها من نكران لحقوق العرب ونكران لمجهوداتهم العظيمة في معاونه الحلفاء بالسلاح وبكل الوسائل فإنها ترى بمصلحة أهل البلاد ورفقهم واستقرار السلام فيهم ظهريا . وهى فضلا عن مخالفتها لمصلحة الطرابلسيين (الليبيين) تتعارض تماما مع أغراض جامعة الدول العربية وأهدافها ولا يمكنها بحال أن تقر مثل هذه الآراء ولا أن تعين عليها بالوقوف مكتوفة أمام مؤيديها .

فأهل البلاد هم أصحاب رأى الأول في تقرير مصيرهم كما أن أحق الناس برعاية مصالحهم وتأييد مطالبهم هم أبناء عمومتهم وأخواتهم في العقيدة وجزيرانهم في الوطن من أهل الأقطار .

ليس من مصلحة الأمن العالمى في هذه المنطقة أن يحمل أهلها وجزيرانها على قبول تسوية المسألة الليبية تخالف التاريخ والعرف والمصلحة الاقتصادية للبلاد والشعور القومى فيها وحتى اذا فرض - وهذا غير صحيح - أن البلاد تحتاج الى معاونه أجنبية ووصاية خارجية فإن أحق الناس بهذه الوصاية هى الدول العربية المشتركة في ميثاق الأمم المتحدة . وأبسط قواعد الانصاف يستلزم أخذ رأى أهل هذه البلاد في اختيار الأوصياء عليهم .

إن التجربة الألامنة للبلاد العربية وما قاسته من نظرية الانتداب كما طبقها

عصبة الأمم بعد الحرب الماضية قد دللتها على أن الأثرة والأنانية والتخصص بانتداب دولة معينة ذات مصلحة خاصة على قطر من الأقطار معناه تحكيم هذه الدولة في مقدرات شعب لا ترى هي من مصلحتها أن تسارع في تدريبه على الحكم الذاتي أو تهيئته للاستقلال . وهذه التجربة لا تزال ماثلة أمام أعين الجماهير في البلاد العربية فهي لذلك ترفض كل وصاية تأخذ شكل الانتدابات الماضية التي جربوها ولا بد من طمأننة هذه البلاد الموصى عليها وأنها لا تشبه في شيء ما جربوه في الماضي وأنه كذلك مقصود بها خير الأمم المتحدة جميعا .

لهذه الأسباب كلها أعتقد أن الدول العربية تؤيد ما أشرت إليه وإن الخطوة التي تضمنتها مواد هذه المذكرة تصلح أساسا لسياسة يجتمع عليها الرأي في دول الجامعة بل في البلاد العربية كلها . وأعتقد أن المطالبة بها والسعي لتحقيقها يتفق مع آماني أهل البلاد ومع المبادئ التي يرمى إليها ميثاق الجامعة .

إن طرابلس (ليبيا) تقف في هذه اللحظة في مفترق الطرق تنتظر كما ينتظر العالم العربي موقفا حاسما يحول بين سقوطها مرة أخرى فريسة للحكم الاجنبي سواء أكان مباشرة أو بالواسطة .

إنني أعتقد أن الجامعة إذا نسقت خططها في سياستها بالنسبة لهذه المسألة لتعطي بتأييد أهل البلاد أنفسهم لها بكل وسائلهم . كما أعتقد أن الدفاع عنها بحزم وثبات ينتج التأثير المطلوب والنجاح المرجو إن شاء الله .

وقد جاء هذا السعي من الأمين العام متمشيا مع ما جاء في أحد ملاحق ميثاق جامعة الدول العربية بشأن التعاون مع الدول غير المشتركة في المجلس والذي ينص على ما يأتي :

« نظرا لأن الدول المشتركة في الجامعة متباشر في مجلسها ولجانها شئوننا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن آماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يبرعها وأن يعمل على تحقيقها فإن الدول الموقعة على

ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق (مادة ٤) بأن يذهب في التعاون معها الى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم آمانيها وآمالها وأن يعمل بعد ذلك على اصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل مايتيسر الوسائل السياسية من أسباب .

• • •

وعلى أساس هذه المذكرة تقدمت الحكومة المصرية الى مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ بمذكرة بمائة شرحت فيها القضية الليبية وتمسكت لعرب ليبيا بحق تقرير المصير وطلب الاستقلال ووحدة البلاد . وتبعها في ذلك فيما بعد باقي الدول العربية الأخرى .

وقد انتهز الأمين العام فرصة زيارته لهواصم الدول العربية قبل رحلته الى لندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ فتابع مساعيه في هذه القضية بأن قابل في جدة وزير أمريكا المفوض وزار المفوضيه الانجليزية ، وتحدث الى المسؤولين في شأن هذه القضية ولما تشرف بمقابلة جلالة الملك آل سعود عرض على مسامعه مسألة ليبيا وعند زيارته لبغداد تباحث مع المسؤولين في شأنها وعرض على الحكومة العراقية مذكرة الحكومة المصرية السالفة الذكر ، وفي عمان تشرف بمقابلة جلالة الملك عبد الله وعرض على جلالاته هذه القضية . وكذلك لما تشرف بمقابلة فخامة السيد شكري القوتلي وفخامة الشيخ بشارة الخوري عرض هذه المسألة على فخامتهما ولقد اقيمت مساعي الأمين العام اهتمام جميع الحكومات العربية لهذه القضية التي أولتها كل عناية .

عرض القضية على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى

ثم سافر الأمين العام الى لندن في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وكانت هذه القضية من المسائل الهامة التي تناولها بالحدث في اجتماعاته المختلفة مع وزير

خارجية بريطانيا وفي أحدثه الصحفية والمؤتمرات الجديدة . كما وجه في ٢٨
سبتمبر سنة ١٩٤٥ الى وزراء خارجية الدول الكبرى باسم الجامعة العربية
المذكرة الآتية : —

« ليبيا بلد عربي تحده تونس وبلاد المغرب غربا ومصر شرقا والصحراء
الكبرى جنوبا . ويقطن هذه البلاد منذ قرون قوم من أصل عربي يتكلمون
لغة واحدة ويتبعون تقاليد وعادات واحدة ويتدينون بدين واحد . وهي بلاد
مترامية الأطراف غير أنها فقيرة الموارد . وقد ظلت منذ ذلك الحين بلادا
متحدة يعيش سكانها داخل حدودها يتبادلون محصولات أراضيهم ويتعاونون
على استغلالها . ولم تكن هناك أية حدود تفصل بين المناطق وبعضها وكان البدو
الرحل من السكان يتنقلون في أنحاء البلاد في حرية تامة طلبا للرعي وكثيرا
ما استوطنوا حيث طاب لهم المقام .

والبلاد في طبيعتها غير قابلة للتجزئة فكل فكرة ترمي الى تقسيمها سواء
إلى مناطق أو ولايات أو دوائر نفوذ أو وضع أى قسم منها تحت نظام الانتداب
فكرة لاشك عائدة بالضرر على البلاد اقتصاديا واجتماعيا وأديا ، فضلا عن أنه
لم يسبق أن حصل تقسيم للبلاد منذ آلاف السنين .

وقد ورث الليبيون عن أجدادهم حب العرب للتقليد للحرية ، وثارهم
الطويل على بالادلة على دفاعهم المجيد عن بلادهم ، آخرها مقاومتهم العنيفة
للعديوان الإيطالي الناشي ، وقد دامت هذه المقاومة ثلثا وعشرين عاما . ضحو
في أثنائها بما يقرب من نصف تعداد سكان البلاد . وجل أنه لا يمكن إرغام
هذا الشعب العربي على قبول أى حل لا يتفق مع أمانيه القومية .

وتلخص هذه الآراء كما عهدتها بنفسى ، في الرغبة في بقاء بلادهم موحدة وفي
أن تترك لهم الحرية في إدارة شئونهم بأنفسهم وأن تصبح ليبيا عضوا في جامعة
الدول العربية . وقد استقيمت معلوماتي هذه من اتصالاتي الشخصية بأهل ليبيا
وقد فوضني زعمائهم ورؤسائهم في أن أوضح قضيتهم وأدافع عنها .

ولقد تأكدت من هذه الحقائق جميع دول الجامعة وأوسل بعضها على انفراد بمذكرات في هذا الصدد الى مجلسكم ، ويمكنكم بدوركم أن تتأكدوا بأنفسكم من ذلك وأنى لملى يقين من أنه اذا جرى استفتاء في البلاد تحت اشراف ممثل الأمم المتحدة اذا دعت الحال الى ذلك لأسفر عن أن الشعب الليبي أجمع سيطلب بصوت واحد تحقيق أمانيه القومية .

ولا شك في أن أى تأخير في الوصول الى حل يحقق هذه الأمانى سيؤدى الى خيبة أمل مريرة ليس في ليبيا فحسب بل وفي أنحاء العالم العربى أجمع .

ومن الطبيعى أنه اذا دعت الحال الى فترة انتقال أن تسند مهمة ارشاد الشعب الليبى الى تحقيق هدفه المنشود وهو الاستقلال التام الى دولة عربية أو الى الجامعة بأجمعها ولا شك في أن اختيار أمة عربية للوصاية على شعب عربى في جوهرة لما يتفق مع الروح التى تسود المنظمة العالمية الجديدة ،

وتكلم الأمين العام مع سفير فرنسا فى لندن ومندوبها فى مجلس وزراء خارجية الدول العظمى فى هذا الصدد . ولما لم يستطع الوقوف من السفير على نية فرنسا الحقيقية حيال هذه القضية ذكر له :

« قد تكون فرنسا تخشى جوار العرب لأن وجود حكومة مستقلة في ليبيا مرتبطة بجامعة الدول العربية يؤثر في سياستها الاستعمارية في شمال أفريقيا . ولكن فرنسا لا بد لها أن تختار أحد أمرين . إما أن تستمر على السياسة الاستعمارية القديمة ، وهذا لن يؤخر الحرية والاستقلال لليبيا ، لأن الحرية تنفذ من كل مكان ودعوات الحق تصل الى القريب والبعيد . وأما أن تكون فرنسا الجديدة ، وهو ما أنتموه وأعتقد ، تنصرف الى بناء عالم جديد على أسس أخرى من الحرية والمساواة ، وعندئذ يكون قرب الجامعة منها سببا للاستقرار والسلم والتعاون » .

ثم اتصل بالحكومة الفرنسية في هذا الشأن بواسطة سفيرها ، وحاول الأمين

العام كسب الانجليز لتأييد استقلال ليبيا ووحدةها بشقي الحجج . ولم تنته
المساعي في لندن الى أى اتفاق معين ولكن وزير خارجية بريطانيا أظهر استعدادا
للنظر في حقوق ومصالح عرب ليبيا . وتلقى الأمين العام من الحكومة الأمريكية
رداً على المذكرة ووعداً بالنظر والعناية .

وفي الجلسة الثانية عشرة من دور الاجتماع العادى للجلس الجامعة المنعقد
في ٩ ذى الحجة ١٣٦٤ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٤٥ وبعد مناقشة هذه المسألة قدم
الأمين العام الاقتراح التالى :

« يؤيد مجلس الجامعة المذكرات التى قدمتها الدول العربية والتى قدمها الأمين
العام لمجلس وزراء خارجية الدول المجتمع في لندن في سبتمبر الماضى » .
وينتظر فرصة اجتماعه ليقرر أنه يؤيد حق العرب الليبيين في حريتهم الكاملة
في بلادهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم »

ويقرر المجلس تكليف الأمين العام الاتصال بالسلطات البريطانية لازالة
أسباب الشكوى من قسوة الحكم العسكرى القائم في هذه البلاد .
(وقد وافق المجلس على ذلك)

وقد أدلى الأمين العام في الجلسة الثامنة من دور الاجتماع العادى الثالث
لمجلس الجامعة المنعقد في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥ الموافق ٦ أبريل سنة
١٩٤٦ بالبيان التالى :

« حضرات الأعضاء المحترمين

أماى مسألة عاجلة جدا أرجو عرضها على المجلس .

قرأت في صحف بعد الظهور أن المسألة الليبية ستعرض على مجلس وزراء الدول
العكبرى الذى سيجتمع في ٢٥ أبريل (في باريس) وقد كنت معتما أن أعرض
عليكم التطورات التى حدثت في هذه المسألة . وأعتقد أن الاوان قد آن لعرض
هذه المسألة الآن . ولذلك أرجو أن تصححوا لى بأن أعرض على حضراتكم

ملخصا بسيطا لتطورات مسألة ليبيا منذ كلفني المجلس في الدورة الماضية أن أبدأ المساعي اللازمة لتنفيذ رغباته في هذه المسألة.

لقد ظهر ما كنا نخشاه فإن نية بعض الدول متجهة نحو تقسيم ليبيا. فإن فرنسا تريد أن تعود طرابلس للإيطاليين وقد أبدت رأيها صراحة في مجلسها الثاني وصرح بذلك الجنرال ديغول كما صرح به وزير خارجيتها، والواقع أن هذا الاتجاه كان ظاهراً في الصيف الماضي على أن تأخذ إنجلترا برقة وتأخذ إيطاليا طرابلس وتأخذ فرنسا فزان. ولا شك في أن هذه السياسة أخطر سياسة يتبناها بلد عربي لأنها سياسة ظالمة تضع البلاد تحت وصاية دول لا يرجى من أحداها خير للبلاد. فإن نية إيطاليا مثلاً في طرابلس هي الاستعمار ونقل المهاجرين الإيطاليين إلى طرابلس واجلاء العرب عن أراضيها. وتقصده فرنسا باستملاك فزان حماية الحالة السيئة في شمال أفريقيا التي يشكو منها العرب. وترى فرنسا كذلك من وراء عودة الطليان إلى طرابلس إلى استمرار حالة استعمارية شذية في هذه البلاد لتكون هذه الحالة نذيراً للبطالين بالحربية من أهالي تونس والجزائر ومراكش. ودليل على هذا هو أنه في سني ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ كانت فرنسا على الرغم من تحالفها مع إيطاليا لا تكثر بأمر الليبيين الذين يشتون تحت نير الاستعمار الإيطالي وكانت إيطاليا تقطع في تونس. فلما استلمت الحكومة الطرابلسية الجمهورية في سنة ١٩١٨ انتهى أمرها إلى صلح مع إيطاليا اعترفت فيه إيطاليا بالاستقلال لطرابلس. فانزعجت فرنسا واحتجت على إيطاليا لأن قيام حكومة عربية في طرابلس قد يثير أهل الجزائر وتونس ومراكش. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن برقة إن تنفيذ من حكم إنجلترا لها أو من وصايتها على العرب لأن أساليب الانجليز في الحكم أن ينشروا أمناً وعدالة نسبية ولا يهتمون بالنواحي الأخرى فلا ينشئون مستشفيات ولا مدارس ولا طرقاً ويعني أصح لا ينظرون إلى الحالة الاجتماعية. وقد شهدت ذلك بنفسي في السودان ولا شك في أن أهل برقة في غنى عن ذلك الأمن وتلك العدالة النسبية

لأنهم كانوا مشتتين بهما في عهد الدولة العثمانية ، وإنما هم محتاجون الى التقدم المستمر ونشر العلم والثقافة في بلادهم والتقدم الاجتماعي والمدنى ورغم ظنى بأن حكم الانجليز في برقة سيكون أحسن من حكم الايطاليين في طرابلس والفرنسيين في قران ، فاقى أعارضه ولا زلت أعتقد أن المجلس سيقف بكل قوته لتحقيق وحدة هذه البلاد واستقلالها . ويعارض كل المعارضة في تقسيمها . وقد أبلغنا هذه المعارضة في التقسيم بصور متعددة سواء بارسال مذكرات أو باتصاليات الشخصية بالانجليز والامريكيين فكنت أبين لهم دائما أن هذا التقسيم ضار بأهالى البلاد لأنهم وحدة اقتصادية لا تتجزأ فالمحصولات المتوفرة في ناحية من طرابلس لا توجد في برقة . وما يوجد في قران من التمور خالية منه برقة والجبل ، فهذه البلاد جميعا تبادل المحاصيل التى تنتجها ولا تستطيع واحدة منها أن تعيش بغير مساعدة الأخرى .

لذلك فانه يتعين عدم تقسيمها ومن صالح أبنائها وشعوبها رحمة بهم وانصافا لهم وللانسانية أن يكونوا مجتمعين في صعيد واحد لا يفرق بينهم شيء . وقد أنبغ التاريخ تلك الوحدة والحاجة اليها ، فهؤلاء الناس تربطهم صلات القرابة والنسب فلا يمكن بحال من الأحوال أن نقبل هذا التقسيم كما أن التقسيم مضر جداً من الناحية الادارية .

بقى بعد ذلك شكل الحكم الذى يجب أن يقوم في البلاد . فالانجليز والفرنسيون يحملون الى الوصاية الجزأة ويقول الروس أنهم أولى بهذه الوصاية . وكل مالدى من الأخبار أن الروس جادون تماماً في طلب الوصاية على طرابلس . وقد كنت كلما سمعت ذلك أعتقد أن المسألة لا تعدو للمساومة وأن الروس يطالبون بالوصاية على طرابلس ليصلوا الى ترضيه في البلقان أو غيرها . ولكن قيل لى أنهم يعتبرون أن طلبهم الوصاية طلب سياسى وجدى .

طلبت روسيا الوصاية لنفسها ثم جاءت أمريكا ونادت بوصاية الدول الخمس

مضافا اليها مندوب عن عرب طرابلس (ليبيا) ومندوب من الايطاليين المقيمين في تلك البلاد ودولة صغيرة أوروبية ينتخب منها المندوب السامي في طرابلس (ليبيا) وبعد محادثات بينى وبين ممثلى الولايات المتحدة قلت لهم أنه اذا كان ولا بد من هذا الأمر فبين الدول العربية دولة صغيرة رئيسها مسيحي وهى لبنان تستطيع الاضطلاع بالمهمة . وقد فشلت اتصالاتى بالانجليز بنية الوصول بهم الى ادراك حقيقة الأمر والتفاهم معهم واخيرا صرحت لهم بأنهم اذا استمروا على سياستهم فلن يتم التفاهم بيننا . وأن أهل ليبيا لن يقبلوا وصاية دون قتال . قلت لهم اذا فرضتم عليهم هذا التقسيم والوصاية الأجنبية ، فاني أنذركم بأن هذا العمل لن يمر بسلام .

حيال ما تقدم يجب علينا نحن الدول العربية أن نتمسك بحق العرب في بلادهم وبحريتهم وأن نقدم لهم كل المساعدات المادية والأدبية التى تساعد على أن ينالوا مطالبهم التى لا يصح أن ينازعهم فيها منازع وأن نصل من جانبنا فى هذا السبيل بكل ما أوتينا من قوة .

فقرر المجلس ارسال مذكرة للدول التى ستشارك فى مؤتمر الصلح مع ايطاليا للطالبة لأهالى ليبيا بالوحدة والاستقلال وأن أهالى ليبيا الذين يختارون نظام الحكم الذى يرتضونه لأنفسهم على أن تكلف الأمانة العامة اعداد هذه المذكرة وتبليغها للدول مع مداومة المساعى لتحقيق هذا الغرض .

وتنفذا لهذا القرار وجهت الأمانة العامة الى جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر الصلح مع ايطاليا فى ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ المذكرة الآتية :

• تشرف الأمين العام للجامعة الدول العربية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ باسم الجامعة العربية المفوضة من كل دولة من الدول المشتركة فيها بتقديم مذكرة بشأن ليبيا (طرابلس وبرقة وفزان) الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى الذى انعقد بلندن فى غضون الحريف الماضى .

والآن يتشرف الأمين العام للجامعة الدول العربية بأن يقدم هذه المذكرة باسم الجامعة وبالنيابة عن كافة الدول الممثلة فيها وهو مطمئن كذلك الى تأييد عرب ليبيا ومعبّر عن رغباتهم وهي :

١ - أن أية فكرة ترمي الى تقسيم هذه البلاد الى مناطق يعهد بالوصاية عليها أو تضم الى دول مختلفة ستقابل برفض اجماعى من الشعب الليبي بظاهرة العالم العربى .

٢ - ان من حق الشعب الليبي استنادا الى حقوق الانسان في تقرير المصير واعتمادا على ميثاق الاطلنطي وروح ميثاق سان فرانسيسكو أن يستشار للاعراب عن مشيئة الحرة في اختيار نوع الحكومة التي يريدونها .

٣ - ان أى اجراء يرمى الى تقرير مصير الليبيين بدون اعطائهم الفرصة الكاملة لاجراء استفتاء حرحت اشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية سيجد معارضة من شعب ليبيا بكل مايسعه من قوة .

٤ - ان أى ادعاء يصدر من الجانب الابطالى للبطلية باعادة أى ارتباط بين تلك البلاد وبين ايطاليا وذلك باقامة أى نوع من أنواع النظام الحكومى سيقاوم بالسلاح وبكافة الوسائل الأخرى التي تتوفر لدى الشعب الليبي . فتاريخ نضال هذا الشعب خلال هذا القرن ضد ايطاليا هو تاريخ قتال استمر أكثر من عشرين عاما فقدت فيه البلاد زهاء نصف عدد سكانها .

٥ - أوضح الأمين العام في مذكرته السابقة ان وحدة تلك البلاد أمر لامعدى عنه الكفالة رفايتها كما انه لامندوحة عنه لضمان تقدمها الاقتصادى واقامة اذارة صالحة بها ونوفير أسباب تقدمها العام وذلك ان كل منطقة في تلك البلاد تعتمد على المناطق الأخرى وان يفضى تقسيمها الا الى مجاعة اقتصادية .

وقد احتفظ أهالى ليبيا من قبائل وعرب رحل في ظل الظروف المادية بمستوى معين للمعيشة يتناسب وحياتهم وذلك عن طريق تنقلهم الحرفى مختلف المناطق .

وأن تاريخ تلك البلاد منذ عهد الفينيقيين والاعريق حتى وقتنا الحاضر
ليدل على ضرورة وضع ليبيا تحت نظام ادارى موحد تتاح في ظله حرية التنقل
الى البلاد المجاورة سواء في الشرق أو الغرب أو حتى في الجنوب .

وعلى هذا فان أية فكرة ترمى الى تقسيم تلك البلاد الى مناطق نفوذ أو وضعها
تحت الوصاية انما تملأها دوافع ومطامع أجنبية ضد مصلحة شعب ليبيا نفسه .

أما فيما يتعلق بنوع الحكومة التي ينبغي اقامتها في ليبيا فتقرير ذلك من حق
الشعب الليبي ، ولقد تجلّت ارادته في مناهضة الاستعمار الاجنبى وأهلبته لحكم
بلاد في مواصلة النضال طوال عشرين عاما في ظل أنواع مختلفة من الادارات
الوطنية على الرغم من القوى التدميرية الساحقة التي واجهتها تلك الادارات ،
فقد استطاع الليبيون ان يعتمدوا على أنفسهم في أسوأ الظروف خلال نضالهم
الذى استغرق عشرين عاما مستندين قبل كل شئ على موارد المادية والمعنوية

وقد اعترف بنصيبهم في الحاق الهزيمة بالنظام الفاشى ، الامر الذى يجعل
لهم الحق الكامل في مطالبة تلك الدول التى تقوم الآن بوضع معاهدة الصلح
مع إيطاليا بأن يدكروا ان الشعب الليبي كان شريكهم في الحرب وأنه ساهم في
النصر منذ بدء الحرب ، ليس فقط بجيش قوامه الوف العرب بل بوسائل أخرى
يعرفها جيدا القواد البريطانيون والأمريكيون .

وان الجامعة العربية ليهما ان ترى العدالة وقد تحققت لليبيا الشقيقة وهي
تؤديها في الحصول على حقها في تقرير مصيرها كما تعارض — من ناحية المبدأ —
في إعادة فرض استعمار أجنبي على شعب ما عن طريق الضغط أو القوة .

وتمتد الجامعة ان واجها لا يقتصر على معاضدة فريق من الامة العربية
لتحقيق حريته ، ولكنها كؤسسة تقوم اصلا لحفظ السلام في العالم العربي وتوقن
أن أى قرار يتخذ ضد رغبة الشعب الليبي الذى تؤيده الشعوب العربية الشقيقة
سيكون على التحقيق عاملا خطيرا في اثارة الاضطراب والفوضى بل واشمال الحرب .

ولهذا يناشدكم الامين العام للجامعة العربية باسم الجامعة وباسم الشعب الليبي ان يكون حكمكم في هذه القضية صادرا عن بعد نظر وان يكون نزيها وان تتيحوا للشعب الليبي فرصة التمتع بحقه في الاستقلال واختيار نوع الحكم الذي يتفق مع مصالحه ورغباته .

وأعقبت الامانة العامة هذه المذكرة بترقية في ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦ الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى تعرب عن استمسك الشعب الليبي بحقوقه مع تأييد الجامعة العربية له في ذلك .

اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم

ولما تشاور أصحاب الجلالة والفتخامة والسمو رؤساء دول الجامعة العربية عشرين بأشخاصهم أو بوكالاتهم في المؤتمر الخاص الذي عقد بزمراء انشاص في يومي ٢٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ بدعوة من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور - عرض لامين العام على مسامعهم الكريمة قضية ليبيا .

ولقد تضمن بيانهم التاريخي الفقرة التالية عن ليبيا :

..... ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة وفزان ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على ان استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل . وان حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية ، وان جامعة الدول العربية التي قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم ان تهنيء الاسباب لهذا الاستقلال ، وأن تعهد بادىء الامر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية في تلك البلاد ومعاونتها أديا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجا كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية .

وقد استأنف مجلس الجامعة في دورته الرابعة غير العادية في بلودان في ٨ رجب سنة ١٣٦٥ الموافق ٨ يونيو ١٩٤٦ بحث المسألة الليبية . وكانت

الدول الكبرى لاتزال مختلفة حول مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ،
 فعرض الأمين العام على المجلس في الجلسة الثانية (٩ رجب ١٣٦٥ - ٩ يونيو
 ١٩٤٦) ان شركة روتر لاتباء أعلنت في ذلك اليوم ان الحكومة الانجليزية
 طلبت الى المجلس وكلاء الخارجية المنعقد في باريس ان يرسل لجنة تحقيق الى ليبيا
 لتعرف رأى الاهالى وعلى المجلس ان ينظر هذه المسألة العاجلة على وجه السرعة
 وانه يجب أن يكون للجامعة الحق في الاشتراك في هذه التحقيقات . فقرر المجلس
 تكوين لجنة صغيرة من أعضائه لمراقبة الحالة وبحث المسألة وتقديم مآثره
 من اقتراحات الى المجلس ، وعهد الى الأمين العام بهذه المهمة .

وفي الجلسة الثالثة (١٠ رجب سنة ١٣٦٥ - ١٠ يونيو سنة ١٩٤٦)
 تقدم الأمين العام الى المجلس بمشروع البرقية التالية لارسالها الى وزراء خارجية
 الدول الكبرى :

« علم مجلس جامعة الدول العربية المنعقد الآن في بلودان بسوريا بما ذكرته بعض
 وكالات الاخبار عن اقتراح بريطاني بارسال وفد من الدول الأربع الكبرى
 لتبين رغبات أهل طرابلس وبرقة وفزان فكأننى المجلس بأن احيطكم علما
 بأن كل تحقيق في هذا الشأن يهم الجامعة العربية التى تعتبر ليبيا شعبا من الشعوب
 العربية كما يقضى ميثاقها ان تنظر شئونه ومصالحه وتحرص على ان تشارك في
 الهيئة التى اشار اليها الاقتراح البريطانى وتود اذا اتفق على هذا الاقتراح ان تدعى
 للاشتراك وأن تحاط علما بالاجراءات والمواعيد . »

(وقد وافق المجلس على هذه البرقية فأرسلت في نفس اليوم)

وبعد أن أصدر المجلس في الجلسة الخامسة من دور الاجتماع الرابع غير
 العادى قراره التاريخى الخاص بالقضية المصرية قال الأمين العام :

« يمثل هذا المجلس نحو أربعين مليوناً من الأمة العربية ويكاد يكون هناك
 نحو أربعين مليوناً آخرين خارج نطاقه . واننى لعلنى بأحوالهم وبشعورهم

وباتصالهم الدائم بالأمانة العامة للجامعة العربية اعلم تمام العلم انهم يشاءون
حضرانكم الرغبة السامية التي تهدفون اليها وهي حرية البلاد جميعا واستقلالها
وهم يشاطرونكم الرأي ومستعدون للتضحية وهم آخوانكم سواء أكانوا هنا أم
هناك . فعلينا نصرتهم واتفق متأكد كذلك من أنهم سينصروننا دوما ، وهم
يقودون بكل قوتهم وقلوبهم مصر العزيزة التي هي وسط هذه الامة بين مغربها
ومشرقها .

ثم أضاف :

« لقد وردت في بيان الملوك والرؤساء مسألة ليبيا والعمل على استقلالها
ووحدها ولذلك أتقدم بالاقترح الآتي راجيا من المجلس الموافقة عليه :

بعد اطلاع المجلس على ماورد في البيان الصادر في ٣٠ مايو عقب اجتماع
رؤساء الدول العربية في انشاص خاصا بطرابلس وبرقه وفزان يقرر المجلس
١ - الموافقة التامة على ما جاء في البيان ويوصى الحكومات العربية ببذل
كل ما تستطيع من المساعي والجهودات لتحقيق استقلال ليبيا واقامة حكومة
عربية فيها واستفتاء أهلها في نظام الحكم الذي يريد استفتاء تشرف عليه جامعة
الدول العربية .

٢ - اذا قررت الدول إيفاد لجنة التحقيق في طرابلس وبرقه وفزان ودعيت
الجامعة للاشتراك فيها فعلى الامين العام ان يوفد من يمثل الجامعة ، واذا لم تدع
الجامعة من قبل الدول فله الحق ان يتخذ من الاجراءات سواء بشخصه أو بمن
ينوب عنه ما يسمح بمراقبة سير التحقيق في اتجاه الحق والعدل ومصلحة طرابلس
وبرقه وفزان ،

(ولقد وافق المجلس على هذا الاقتراح) .

وقفت الهجرة الإيطالية الى طرابلس

على أثر ما تلقته الامانة العامة من شكاوى عديدة من الاعزاب الطرابلسية

حول هجرة الايطاليين غير المشروعة الى طرابلس ، قامت الامانة العامة بتوجيه نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذه الحالة بمذكرة قدمتها الى السفير البريطاني بمصر ، طلبت منه فيها أن تتخذ الحكومة البريطانية التدابير لوضع حد لهذه الهجرة غير المشروعة لتجنب ما قد يترتب على استمرارها من النتائج السيئة وتلقت الامانة العامة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ردا من القائم بأعمال السفارة البريطانية في مصر يفيد ان السفارة أبلغت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة الامانة العامة وتلقت منها تعليمات باطلاع الامين العام ان جميع الوسائل الممكنة ستتخذ لوقف الهجرة الايطالية .

ولقد أحاط الامين العام مجلس الجامعة في الجلسة السادسة (٤ المحرم سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦) من دور الاجتماع الخامس العاوى علما بهذا الرد .

كما قامت الحكومة المصرية وباقي الحكومات العربية بمساع عديدة لدى المجلترا وأمريكا بخصوص وقف الهجرة الايطالية غير المشروعة الى طرابلس .

وفي الجلسة السادسة عشرة من نفس دور الاجتماع الخامس العاوى (١٨ المحرم ١٣٦٦ — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦) عرض على المجلس المذكورة الآتية التي قدمها معادة المغفور له تحسين العسكري بك وزير المملوكة العرافية المقوض بمصر :
« ان اعتراض اللجنة السياسية على توصيات العراق بأن تقرر الدول العربية استئناف علاقاتها السياسية مع ايطاليا بطلب الاعتراف باستقلال ليبيا مستندة الى أنه لا يجوز لها دوليا الاعتراف باستقلال ليبيا لأنها تنازات عن مستعمراتها هو اعتراض شكلى وغير مبنى على الواقع . وذلك لأن ايطاليا الى الآن لم توقع معاهدة الصلح ثم هى مازال تطالب رسميا وبصورة غير رسمية بأن تكون لها الوصاية على ليبيا وتعمل لذلك فى السر والجهر فى دعاية طويلة عريضة .

وبل إنها ، على ما جاء فى الأنباء الاخيرة ، تسمى منذ الآن لان يكون لرعاياها

من أفراد الجالية الإيطالية في ليبيا حقوق منازة بالنسبة للسكان المدنيين وهي تبني هذه المطالب على حقوق تدعى شرعيتها. وبالإضافة إلى هذا قد لوحظ أخيراً أن ثمة مناورة تريد بها السلطات الإيطالية تدعيم مركزها في طرابلس بأن تدفع إليها جموع المهاجرين الإيطاليين سرا وعلنا ولم تقابل هذه الهجرة غير المشروعة من السلطات البريطانية بما ينبغي من حزم واجب ضمانا لمصالح العرب .

ولو فرضنا أن إيطاليا رفضت توقيع معاهدة الصلح — والدعاية الإيطالية وصحفا تطالب بهذا — فما يكون موقف الدول المصرية بعد أن تكون هذه الفرصة قد أفلتت منها ؟

على أن للدول العربية أن تفتقر في استئناف علاقاتها مع إيطاليا أن تكف عن المطالبة بالعودة إلى ليبيا على أية صورة كانت وأن تؤيد مطالب عرب ليبيا بهيئاتهم وزعمائهم والدول العربية في استقلال هذا القطر وسيادته .

ومع تقديرنا لأهمية الاعتراض الشكلي الذي أثير في اللجنة السياسية فأنتنا نود أن تؤكدوا أن هذه هي الفرصة السانحة الوحيدة التي ينبغي للدول العربية المجتمعمة أن تنبذها لاستخلاص حق طالما جاهد من أجله عرب طرابلس الأحرار ، وخاصة أن الدوائر الرسمية وغير الرسمية الإيطالية تحس أن استئناف علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول العربية من الأسس اللازمة لموضوعها من كبوتها ولقد كان لما أذيع من عزم مجلس الجامعة على اتخاذ القرار المذكور أثر عاجل عميق في الأوساط الإيطالية الرسمية الموجودة الآن في القاهرة بما يدل على اهتمامهم الشديد لهذا الموضوع وخرجهم من أن يصدر المجلس هذا القرار .

لهذه الأسباب كلها ، فاني أقدم للمجلس بالرجاء في أن يبت في هذه المسألة عاجلا وبشكل يضمن مصالح اخواننا العرب الليبيين الذين يتطلعون الآن إلى مجلس الجامعة العربية بقلوب عامرة بالإيمان .

ولقد ناقش المجلس هذه المذكرة ورؤى من الضروري عند عقد الصلح بين العراق وإيطاليا ، أن ينص على ضرورة اعترافها باستقلال ليبيا وتخليها عنها .

لأن العراق هي الدولة العربية الوحيدة التي أعلنت الحرب على إيطاليا. أما فيما يتعلق باستئناف الدول العربية الأخرى علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا ، فعلى هذه الدول أن تبذل جهودا دبلوماسية لنيل وعد صريح لا يوجب تخلي إيطاليا عن ليبيا لحسب ، بل بمساعدة عرب ليبيا على نيل استقلالهم وحقوقهم القومية الطبيعية .

كما تقرر فيما يختص بالهجرة الإيطالية إلى طرابلس أن تطلب الامانة العامة إلى الحكومة الانجليزية أن تحقق وعدها بوقف هذه الهجرة على أن تقوم الحكومات العربية من جانبها بالمساعي الدبلوماسية اللازمة في هذا الشأن .

وفي الجلسة الثانية من دور الاجتماع السادس العادي (٢٦ ربيع الثاني ١٣٦٦ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧) نليت على المجلس رسالة هيئة تحرير ليبيا الخاصة بالجماعة في ليبيا فأجل المجلس البحث فيها إلى أن يأتي دور بحث القضية الليبية .

وكانت اللجنة السياسية للجامعة الدول العربية قد عقدت في هذا الحين عدة جلسات لبحث القضايا العربية ومن ضمنها قضية ليبيا . وبعد أن ناقشت القضية من جميع نواحيها وافقت على مشروع قرار يعرض على مجلس الجامعة في الجلسة الرابعة (غرة جمادى الأولى سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧) .

كما عرض على المجلس رسالة من حضرة صاحب السيادة السيد محمد ادريس السنوسي موجهة إلى الأمين العام هذا نصها :

« يا صاحب السعادة كما تعلمون جهاد الشعب الليبي من منذ وطئت أقدام إيطاليا أرض الوطن أي منذ سنة ١٩١١ إلى ١٩٣٣ وما قاساه هذا الشعب العريق الباسل من محن وشدائد وما ذلك الا لنيل حريته واستقلاله وحفظ كيانه كأمة عربية ناهضة ، ثم أعقب ذلك سكون صوري إلى سنة ١٩٤٠ حيث هب من جديد جيشا وشعبا يناضل في هذا السبيل لمنصرة الحلفاء وقدم من المساعدات الفعلية ما كان لها أحسن الأثر ، كما ضحي في سبيل هذه الغاية بكل مرتخص وغال

وقامى من المتأهب والأهوال فى الأرواح والأموال ما لم يقاسه شئ صغير مثله . وهذه طبرق وبنغازى وكثير من المدن الليبية أثر ملموس وشاهد حتى لمن أراد أن يتأكد من صحة ذلك . وبعد جلاء الإيطاليين عن ليبيا سنة ١٩٤٣ حدثت الإدارة العسكرية البريطانية عملهم وحكمت البلاد حكما عسكريا الى الآن ولما طالبناها بانصافنا بتسليم ادارة البلاد لأهلها والاعتراف باستقلالها وحريتها اللذين حاربوا ونحوا فى سبيلهما ، كان جوابها بان هذا الموضوع لا يمكنها البت فيه بمفردها وإنما فى بحر سنة من توقيع إيطاليا على معاهدة الصلح وإرسال لجنة دولية لزيارة المستعمرات الإيطالية السابقة والاستماع الى آراء الشعب . والآن وقد وقعت إيطاليا على معاهدة الصلح وتنازلت عن مستعمراتها ومن بينها ليبيا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، بادرت بكتابة هذا السعادتكم راجيا عرض قضية ليبيا على مجلس الجامعة المنعقد فى القاهرة الآن فى دورته السادسة لاتخاذ قرار حاسم لمساعدة ليبيا ماديا وأديا كما سبق أن قرر ذلك مؤتمر أنشاص سنة ١٩٤٦ من حضرات أصحاب الجلالة والسمو والفضامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية لتمكن من شرح قضيتها فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع العظيم المنعقد الآن بموسكو وإلى اللجنة الدولية المراد إرسالها الى ليبيا وإلى كل جهة يمكن الاستفادة منها لصالح ليبيا .

كذلك عرض على المجلس رسالة أخرى بهذا المعنى من هيئة تحرير ليبيا . وبعد أن اطلع المجلس على هذه الرسائل ، وعلى ما قدمته اللجنة السياسية من اقتراحات .

أصدر القرار الآتى :

- ١ - يصير المجلس على قراره السابق الخاص بوحدة هذه البلاد واستقلالها .
- ب - ينيط بالأمانة العامة بذل المساعى لإشراك الجامعة العربية أو بعض الدول العربية فى كل تحقيق أو استفتاء يجرى فى البلاد بهدف تحديد وضعها السياسى .

ج — يكلف الأمانة العامة مراقبة الحالة في البلاد من ناحية خطر الجماعة الذي يهددها ، حتى إذا ما تخرجت الظروف انصابت الأمانة بالدول العربية بقصد إجراء ما يلزم في هذا الشأن .

لجنة التحقيق الرباعية في شؤون المستعمرات الإيطالية السابقة

وقد بذل الأمين العام تنفيذاً لقرارات المجلس السابقة مساعي كثيرة لدى بعض الدول الكبرى خصوصاً بريطانيا وأمريكا للاشتراك الجامعة أو بعض دولها في لجنة التحقيق التي تقرر إرسالها للمستعمرات الإيطالية السابقة . وقد انتهت فرصة رحلته إلى أمريكا وانجلترا وتحدث مع الرجال المسؤولين في مهير ليبيا وتأييد الجامعة العربية لمطالب هذا القطر العربي في استقلاله ودوام وحدته .

وكان الأمين العام يأمل أن يجد مناصرة من أمريكا وانجلترا لفكرة تمثيل الجامعة في لجنة التحقيق المذكورة ولسكنه وجد اعتذارات متنوعة وادعاء بأن ذلك يفتح الباب لمطالب دول أخرى لتمثيلها في لجنة التحقيق مما يخالف ما اتفقت عليه الدول الأربع في قصر الاشتراك في تلك اللجنة على الدول الأربع الكبرى .

وفي الجلسة الثالثة من دور الاجتماع العاды السابع لمجلس الجامعة (٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٦٦ — ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧) عسند بحث القضية الليبية قال سعادة محمد كامل عبد الرحيم بك عضو الوفد المصري دلاشك أن المجلس قد أبدى ويبدى اهتماما بالغا بالفضايا العربية جميعا ، وأخص بالذكر قضيتي فلسطين ومصر ولا أخاله أقل اهتماما بقضية أصبحت هي قضية اليوم وقضية تستلزم حلا عاجلا هي قضية ليبيا .

و الواقع أن الحالة في ليبيا اليوم تقضى أن ينظر المجلس الموقف اليها نظرة عاجلة حازمة في هذه الدورة . لقد اهتمت الحكومة المصرية بهذه القضية منذ سنة ١٩٤٥ فقدم وزير خارجيتها للدول الأربع مذكرة عن ليبيا وعن حقها في الوحدة والاستقلال .

و عند عقد مؤتمر الصلح في سنة ١٩٤٦ دافع مندوب مصر عن حق ليبيا

في الوحدة او الاستقلال أمام المؤتمر وأمام الدول المختلفة .

« وعندهما تقرر اجتماع لجنة نواب وزراء الخارجية البت في مسألة ليبيا
تقدمت مصر بمذكرة ضافية تدافع فيها عن استقلال ليبيا ووحدةها .

« وعلى ما أعلم قامت الحكومة العراقية الشقيقة أيضا بمثل هذا المسعى ،
وقد قدم سعاده اقتراحا رأى المجلس بعد مناقشة إحالته على اللجنة السياسية .

وفي الجلسة الخامسة من نفس الدورة (٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٦٦ -
١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧) عرض الاقتراح المصرى السابق الذكر بعد أن بحثته
اللجنة السياسية وأدخل عليه بعض التعديل فوافق عليه المجلس بالنص الآتى :

« لما كان حق ليبيا في وحدتها واستقلالها هو حق طبيعي ثابت بحكم التاريخ
وبما أهدرت من دماء غزيرة في سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها وبمناصفة
قرب البت في مصير المستعمرات الابطالية فإن المجلس اذ يرقب المسألة الليبية
بقلق زائد يؤكد مرة أخرى ماقرره من وحدة البلاد الليبية (برقة وطرابلس
وفزان) وان استقلالها هو الهدف الاول الذى يجب أن تنشده البلاد العربية
وتسعى اليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة .

« ويرى المجلس ان كل تسويق في تحقيق هذه الاهداف العادلة أو حرمان
ليبيا من استقلالها بتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية هو عمل يتنافى قطعاً
مع العدالة والحق .

« لهذه الأسباب يوصى المجلس الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لصون
استقلال ليبيا ووحدةها وتقديم مذكرات الى الدول الأربع الممثلة في اللجنة
والقيام بمسعى دبلوماسى لدى هذه الدول للاشتراك في المفاوضات الجارية في
المسألة الليبية ، ودفاعاً عن وجهة النظر العربية في هذه القضية الحيوية للبلاد العربية
لما لها من علاقات قوية بليبيا القائمة على أواصر القرب والجوار والثقافة واللغة
والتاريخ ووحدة المصالح .

ويتناشد المجلس الشعوب العربية قاطبة أن تأخذ الأهمية من الآن لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ما أوتوا من وسائل عملية فعالة ، حتى يقبر الشعب الليبي الكريم أن يصبون حقوقه المقدسة ويحقق استقلاله وحريته الكاملة .

كما وافق المجلس على أن يقدم الأمين العام مذكرة إلى الدول ذات الشأن تتضمن وجهة نظر المجلس سائلة الذكر .

وفي الجلسة الثامنة من نفس الدورة (٢ ربيع الثاني ١٣٦٧ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٨) أحال المجلس المسألة الليبية على اللجنة السياسية المكونة من وزراء خارجية الحكومات العربية لدراستها وإبداء الرأي فيها .

وفي الجلسة العاشرة (١٢ ربيع الثاني ١٣٦٧ — ٢٢ فبراير ١٩٤٨) عرض على المجلس قرار اللجنة السياسية الخاص بقضية ليبيا ووافق عليه وهذا نصه :

١ — توصي اللجنة مجلس الجامعة بتأييد قراراته السابقة في شأن وحدة ليبيا بأقسامها الثلاثة (برقة وطرابلس وقران) واستقلالها استقلالاً كاملاً . وقد كلفت اللجنة الأمانة العامة تقديم مذكرة إلى لجنة التحقيق تتضمن وجهة نظر المجلس .

٢ — والمجلس وهو يقرر تصديق أهل ليبيا على تحقيق أهدافهم القومية ومبلغ تمسكهم واتحادهم في بلادهم يعلن أنه سيمضي في بذل كل معونة لهم حتى بلوغ أهدافهم .

وتنفيذا لهذا القرار وجهت الأمانة العامة عن طريق وزارة الخارجية المصرية مذكرة بتاريخ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧) إلى الدول الأربع المشتركة في لجنة التحقيق هذا نصها :

حضرة صاحب السعادة . . .

بناء على قرار صدر بالإجماع من مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه ببيروت بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

أشرف بان أفنت النظر إلى النقاط الآتية راجعاً التفضل بالابلاغ هذه

المذكورة في أقرب وقت إلى حضرة صاحب السعادة وزير خارجية
١ - ليبيا بلاد عربية . مساحتها حوالي مليون كيلو متر مربع . وأقسامها
الرئيسية هي برقة وطرابلس وفزان . وعدد سكانها وفق إحصاء سنة ١٩٣٨
قراءة المليون من الأنفس : منهم ثلاثون ألف إسرائيلي ، وفد أغلبهم إلى هذه
البلاد منذ قرون على أثر اضطهادات دينية . ومنهم ٤٥ ألف إيطالي دخلت
غالبيتهم هذه البلاد بعد سنة ١٩١٢ .

أما الباقون وهم الغالبية فهم عرب مسلمون وفد بعضهم إلى هذه البلاد
واستقروا فيها في القرن السابع الميلادي عند ما فتحها العرب . وفد البعض الآخر
في سنة ١٠٥٠ هـ وهم في الأعم ينسبون إلى أصل عربي واحد هو قبيلة بني سليم .
ثم إن من كانوا من أهل ليبيا وأصلهم من البربر قد خالطوا العرب وتزوجوا
فيما بينهم حتى صح القول بأن أهل ليبيا جميعا شعب واحد تجمع بين أفرادها
أوثق الروابط : فلهجتهم جميعا هي اللغة العربية ، ولا توجد في ليبيا لغة أخرى
تزاها . ودينهم هو الاسلام ، ولا يقوم إلى جانبه دين آخر . وعاداتهم هي
عادات العرب . ومن ثم كانت ثقافتهم متماثلة أو كالمثالة .

٢ - وتجمع بينهم فوق ذلك عوامل اقتصادية لا انفكاك لها :

فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل وأحيانا بالقمح والشعير
والحبوات ، وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيت والمنسوجات
الصوفية والقطنية وآلات الزراعة . وترسل فزان إلى برقة وطرابلس تمرها الوافر
ولا غنى لأى من هذه الأقسام الثلاثة في حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين
الآخرين . بل إن كلا منهما يعتمد في حياته الغذائية - بل في ذات وجوده
على ما يمد به أهل القسمين الآخرين . ولا أدل على ذلك من أن تمر فزان قد
أنفذ ، في سنى الجفاف حيث تقل الحبوب مئات الألوف من أهل ليبيا .

٣ - فليبيا بأقسامها الثلاثة وحدة لا تقبل التجزئة . إذ من شأن هذه التجزئة

أن يفتى بها سكان كل قسم من أقسامها الثلاثة فناء لا قيام بعده . وهذه الحقيقة هي وليدة عوامل اجتماعية واقتصادية ملحة كانت دائما بارزة للعيان وكانت دائما مرغية طوال تاريخ هذه البلاد . حتى أن الإيطاليين لما أغاروا على هذه البلاد في سنة ١٩١١ أبقوا على وحدتها الادارية . ولم يلجأوا الى تجزئتها الى ولايتي برقة وطرابلس الا تحت ضغط عوامل عسكرية مؤقتة . على انهم عادوا بعد ذلك الى انشاء حكومة موحدة تمتد سلطاتها على البلاد جميعا ويشرف عليها حاكم عام مقره مدينة طرابلس .

فالطلب الأول للشعب الليبي هو الابقاء على وحدة بلاده باقسامها الثلاثة من حدود مصر شرقا الى حدود تونس والجزائر غربا .
 ٤ — والشعب الليبي وهو يطالب بالابقاء على وحدة بلاده ، يطالب كذلك وبكل قوة بتمتعها بالاستقلال وبتحريرها من الاستعمار والاستغلال أيا كانت صورته .

وليس الاستقلال غريبا على أهل هذه البلاد ، على ما قد يبدو لأول وهلة فنجد الفتح الاسلامي في منتصف القرن السابع للبلاد وأهل هذه البلاد يتمتعون فعلا بالحرية الواسعة التي يسمح بها الاسلام في تنظيم شئوهم الداخلية .

ومنذ انضمت ليبيا الى الدولة العثمانية وهي تتمتع أيضا بكيان سياسي مستقل . ذلك أن نظام الخلافة الذي كان يجمع بين البلاد العربية والدولة العثمانية ما كان يعرض لمنهج الحكم وأساليب الادارة في أي بلد من البلاد العربية بل كان على العكس من ذلك يبقى على تلك المناهج والأساليب ويمدها بما يحقق لها أسباب النمو والرقى ، مادامت تهدف جميعا الى رفاهية السكان واقامة العدل بينهم

وهكذا قامت في طرابلس الغرب ، منذ أن انضمت الى الدولة العثمانية مجالس وطنية كانت تتولى الاشراف على ادارة البلاد . كما أن أبناء هذه البلاد كانوا هم الذين يتولون شئون القبائل والعشائر . وكان منهم كذلك المدبرون

ورؤساء البلديات في المدن الكبرى .

وأخيراً عندما نجحت الحركة الدستورية في الدولة العثمانية في أوائل هذا القرن (سنة ١٩٠٨) كان الليبيين ممثلون في البرلمان العثماني .

وهكذا يكون أهل ليبيا قد تمتعوا بالاستقلال الذاتي ومارسوا القيام بوظائفه وتكاليفه ردحا طويلا من الزمن . وقد نزل هذا النظام من نفوسهم وأطمأن اليه قلوبهم ، لأنه لا يخرجهم عن مألوف عاداتهم وتقاليدهم الموروثة . ذلك أنهم — وهم في غالبيتهم من قبائل عربية بدوية — مطبوعون بالفطرة على الاستقلال والتحرر من كل قيد .

ولذلك قاوم أهل ليبيا اعتداء الإيطاليين على بلادهم في سنة ١٩١١ أشد المقاومة واستمروا على مقاومتهم طوال الثلاثين السنة الماضية الى أن ساعدتهم جيوش الحلفاء أخيراً (في يناير سنة ١٩٤٣) على الخلاص من العهد الإيطالي البغيض .

وأن تاريخ جهاد الليبيين في الذود عن بلادهم واستشهادهم في سبيلها ، وأن تاريخ فظائع الاستعمار الإيطالي والوسائل الوحشية التي اصطنعها لإخضاع البلاد وإذلالها المعروف ومنشور .

ولذلك نكتفي هنا بأن نقرر أن تلك الوسائل الوحشية قد ولدت في نفوس الليبيين جميعا شعوراً شديداً بالكراهية نحو الإيطاليين ، يجعل التفكير في إعادة أي شبر من أرض البلاد الى إيطاليا من أتعس الحلول وأبعدها نحو الصواب ، بل وأبعدها عن الممكن تنفيذه فعلاً لأن أهالي ليبيا سيقاومونه جميعاً بقوة السلاح .

ه — وإذا كان الليبيون قد قاوموا اغارة الإيطاليين على بلادهم وقاوموا كل ما أتزلوه بهم من صنوف العذاب في غير هراة ولا مهادة ، فذلك لأنهم أهل كرامة وأهل استقلال طبعت عليه نفوسهم منذ أجيال وأجيال . فاستشهد منهم في سبيله من استشود ، وهاجر منهم من لم يستطع أن يقيم على الضيم . وبلغ من أثر هذين العاملين أن نزل تعداد سكان البلاد في الثلاثين السنة الأخيرة من مليونين الى قرابة مليون واحد من الأنفس .

٩ — وقد ظل المجاهدون الليبيون يعملون في البلاد العربية وخاصة مصر على استخلاص بلادهم من قبضة الايطاليين . فما أن دخلت إيطاليا الحرب في يونيو سنة ١٩٤٠ حتى شرعوا في العمل . فاتصل فريق منهم بالمفوضية الفرنسية بالقاهرة ثم سافروا الى الجزائر حيث اتصلوا بالجنرال (توجيس) وانفقوا معه على أن يجهزوا حملة من الليبيين الموجودين في الجزائر وتونس تعمل ضد الايطاليين في ليبيا غير أن استسلام فرنسا قضى على تنفيذ هذا المشروع . أما الفريق الثاني وكان يعمل تحت رئاسة سيادة السيد محمد ادريس السنوسي ، فقد ألف جيشاً ليبيا اشترك مع الحلفاء في الحرب ضد ايطاليا ، وقد بلغ عدد أفراد هذا الجيش ١٤ ألف نفس و ١٢٠ ضابطاً ليبيا ، وخاض تحت قيادة الكولونيل براملي الانجليزى جميع المعارك التى دارت في الصحراء العربية الى جانب جيوش الحلفاء . وقد كان نصيبه على وجه الخصوص العمل خلف خطوط العدو حيث قدم من المساعدات ما كان له فضل مذكور في انزام جيوش رومل .

ولا أدل على ذلك من شهادة ضابط بريطانى كان يعمل مع عرب برقة خلف خطوط العدو . فقد أذاع الميجور بتكوف من محطة لندن في ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ حديثاً قال فيه : انى لا أعدو الحقيقة حين أقول أن عرب برقة كانوا معبر النصر للحلفاء في هذه الحرب وأن جميع أفراد الجيش البريطانى الثامن مدينون بحياتهم لعرب برقة . .

وقد أكد هذه الحقيقة وزير خارجية بريطانيا في الخطبة التى القاها أخيراً بمناسبة ذكرى معركة العلمين .

ولهذه الاعترافات مجتمعة يتمسك أهل ليبيا بحق بلادهم في التحرر والاستقلال ، وأهليتهم في ادارة شئونهم وحكم أنفسهم بأنفسهم ثابتة لهم منذ قرون وقرون . فضلاً عن أن منهم من يشتغل في البلاد العربية الشقيقة وفي تركيا أعلى الوظائف السياسية والادارية والعلمية وهؤلاء كثرة ، وهم جميعاً ينتظرون اليوم الذى تستعيد فيه بلادهم استقلالها فيعودون اليها يخدمونها بما توافر لهم من علم وخبرة .

٧ — وما تقدم يتبين بوضوح أن أهل هذه البلاد يستأهلون الاستقلال ولا ينقص من حقهم هذا ما قد يبدو من فقر بلادهم من ناحية الموارد الطبيعية ولعدم أخذها بمد بوسائل التقدم الصناعي ، فإن العبرة في استحقاق شعب لممارسة الاستقلال إنما هي بتقدمه الأدنى وبتراؤه المأطى الذى يكون قد خلع عليه من الاعتزاز بالحرية والحرص عليها ومن فهم معنى التعاون ومن النضحية في سبيل الغير ما يؤهله للتحرر من الاستغلال الاجنبى .

٨ — ويستند أهل ليبيا في طلب وحدة بلادهم واستقلالها الى حق كل شعب في اختيار وتقرير مصيره . كما يستندون الى أن ليبيا ، وقد نزلت إيطاليا بماهدة الصلح الموقعة في باريس (في ١٠ فبراير سنة ١٩١٧ من كل حق لها فيها — وقد استعادت وضعها السياسى قبل الفرز الايطالى — ولما كانت الدولة العثمانية قد نزلت من قبل ، هى الأخرى ، عن كل حق لها في ليبيا بماهدة لوزان الموقعتين في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ و ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ فان ليبيا تكون بذلك قد تحررت من كل سيطرة أجنبية واستعادت حقها الاصيل في الحرية والاستقلال .

ويستند الليبيون كذلك الى جهادهم الطويل المرير ضد حكم الفاشست ، وإلى ما قدموه لقضية الحلفاء في الحرب الأخيرة من المساعدات التى كانت بحق ، ومعبر النصر لهم جميعا .

٩ — لذلك يرى مجلس جامعة الدول العربية أن كل تسوية في تحقيق وحدة هذه البلاد واستقلالها يعتبر عملا ظالما يناقض الحق والعدل ويعتبر كذلك وضع هذه البلاد كلها أو بعضها تحت أية وصاية أجنبية عمل يكون من شأنه أن يثير الاضطرابات ويدفع إلى تلس الخلاص منه بكل الوسائل .
وأنى لاحرص على أن تؤكد لسمادتكم أن حكومتى لن تقف مكتوفة الايدي امام أى ظلم يقع على عرب ليبيا ، وأنها لن تراخى في القيام بواجبها في هذا الشأن .

الفصل الثاني

مساعي الأمانة العامة داخل البلاد الليبية

لقد اتخذت الأمانة العامة العدة داخل البلاد الليبية لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وتنسيق الجهود حيال هذه القضية ، ولتمهئة الرأي العام الليبي لاستقبال لجنة التحقيق برأى موحد في طلب الاستقلال والوحدة ، فانصلت بجميع الأحزاب والهيئات الليبية واستدعت كثيراً من زعماء البلاد وأسدت إلى الجميع إرشاداتها وتوجيهاتها ونصائحها وعملت جاهدة على تقريب وجهات النظر بينهم وإزالة ما بينهم من خلافات ، وأمدت الجميع بالعون الأدبي والمادي ولقد أنفقت الأمانة العامة من المال في هذا السبيل في الثلاث السنوات الأخيرة آلاف الجنيهات .

ولزيادة الضمان في الحصول على رأى موحد أمام لجنة التحقيق عملت الأمانة العامة على تأليف هيئة تضم ممثلين من جميع الأحزاب والهيئات الليبية وهي هيئة تحرير ليبيا التي تأسست في مارس سنة ١٩٤٧ للأغراض التي سجلتها في بيانها التالي :

« شكلت هيئة تحرير ليبيا من الأعضاء الآتية أسمائهم :

بشير بك السعداوي

احمد بك السويحلي

محمود بك المنتصر

جواد بك ذكري

طاهر بك المريض

منصور بك قداره

وأغراضها هي :

« السعي لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية أى من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوباً ، والتعاون مع الجامعة العربية والتفاهم في كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه وكذلك السعي بكافة الطرق المشروعة داخلياً لتنوير الرأى العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية واجتناب كل دواعي الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه وأن يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية ، وخارجياً بالسعي في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأى العام العربي والإسلامي والعالمي وذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الأقوام في جميع الميادين الدولية . »

وعلى هذا الأساس وجد الأمين العام إلى الشعب الليبي النداء التالي :

« من عبد الرحمن عزام باشا إلى الشعب الليبي وهيئاته السياسية »

إن قضيتكم ولا ريب من القضايا العربية التي نولها اهتماماً منذ ثلاثين سنة ونرجوها النجاح . وإن شعبكم العربي في مقدمة الشعوب التي ناضلت وجاهدت وضحت بكثير من خير أبنائها في سبيل الحرية والاستقلال .

وإن هذا الظرف لمن أنسب الأوقات لكي تتجنوا غمار أعمالكم وتظفروا بحريتم فقد أزال الله عنكم كابوس الظلم والاستعمار . وهيئت لكم فرصة التحرر . فاعتنموها ، وها أنذا أعلن لكم أن إخوانكم الطرابلسيين هنا قد شكلوا هيئة وطنية في القاهرة اشترك فيها حضرات السادة :

بشير السعداوى بك ، أحمد السويحلى بك ، محمود بك المتصر ، طاهر بك

المريض ، منصور بك قدره ، جواد بك ذكرى .

وسينضم إليها من رجال طرابلس في الأقطار الشقيقة بعض المجاهدين القدماء ، وقد اتخذت لنفسها اسم (هيئة تحرير ليبيا) وأعتقد أن رجالها من

خيرة أبناء البلاد البررة وهدفهم استقلال البلاد والعمل على نيل حقوقها كاملة غير منقوصة .

وإني أرى أن وجود هذه الهيئة مما يساعدنا هنا على معرفة رغبات الشعب الليبي ويسهل مهمتنا في خدمته ويمكن من توضيح آمال الشعب في البلاد العربية والأجنبية .

وإني لأهيب بجميع الهيئات السياسية في القطر على اختلاف ألوانها أن تتكاتف وتتساند في الداخل والخارج حتى تستطيع أن تؤدي عملها على خير وجه وأكمل نظام . كما أناشد هذه الأحزاب المتعددة في ليبيا أن تتهادن وأن تنكف عن أي قول أو فعل يحرك الشقاق بينهم وأن يتجهوا بكامل جهودهم نحو الاتحاد وأن يكونوا صفاً واحداً لا تقاذل البلاد في الدور العصيب الذي تجر به الآن . »

وقد تعهدت الأمانة العامة هذه الهيئة بالتأييد المعنوي والمادي . كما مدت يد المساعدة لأحزاب وجمعيات ليبية أخرى ولعبت هذه الهيئة وغيرها دوراً هاماً والتفت الشعب بميثاقه وأحزابه حول راية الحرية ، فسارت الأمور في طرابلس الغرب وفق رغبات الأهالي الوطنيين ولكنها كانت في برقة تتنازعها تيارات شديدة من النفوذ الشخصي والنفوذ الأجنبي ، ومع ذلك فإن نتيجة التصويت أمام لجنة التحقيق كانت على أحسن وجه فقد كان الإجماع في طرابلس على الاستقلال والوحدة إجماعاً شاملاً .

وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية كان لها أثر مشكور في توجيه السياسة الداخلية في البلاد الليبية إلى الوجهة الوطنية ، وبذلك في ذلك جهداً كبيراً وقدمت من المساعدات المادية والأدبية الشيء الكثير حتى وصلت نتيجة الاستفتاء والقضية عامة إلى هذه النتيجة المرضية .

المجاعة في ليبيا

عندما هددت المجاعة ليبيا في نهاية سنة ١٩٤٧ ومطلع العام التالي بخطر

داهم سارعت الأمانة العامة إلى الاتصال بالدول العربية واستنهضت الهمم العالية لمزيد العون لهذه البلاد . فتفضل جلالة ملك مصر المعظم بمزيد شخصية إلى البائسين في ذلك القطر بتبرع كريم واقتدت بجلالته في ذلك الحكومة المصرية والأهالي ، كما أوفدت بعثة الهلال الأحمر على « الطرادة فوزية » إلى طرابلس وبرقة لتوزيع المؤن وإسعاف المنكوبين .

وعرض الأمين العام أمر هذه المجاعة على مجلس الجامعة الذي قرر في دورته السابعة بجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ « أنه نظراً للأخبار المتواترة عن اشتداد المجاعة في طرابلس وبرقة وتونس ، رصد المجلس المبالغ المناسبة لمقاومة هذه المجاعة ، فدفعت بعض حكومات الدول العربية مبالغ اشترت بها حبوب وزعت بواسطة جمعية الهلال الأحمر المصري .

وكل ذلك لتقوية الروح المعنوية في البلاد حتى يكون لها المكنة في كفاحها وجهادها في سبيل الاستقلال والوحدة .

وقامت الأمانة العامة بدراسة حال الطلبة الليبين الموجودين بمصر والذين انقطعت عنهم الموارد التي كانت تأتيهم من ذويهم . ومهدت لهم يد المساعدة بأن خصصت لكل طالب إنانة شهرية ، تزيد وتنفق بحسب حاجة كل منهم .

كما أن الأمانة العامة أعانت المهاجرين الذين كانوا قد تركوا بلادهم فراراً من الطغيان الطلياني على العودة إلى بلادهم لاستئناف الجهاد . وذلك بأن قدمت لهم المال اللازم للعودة .

الفصل الثالث

نقطة التحول — الانهيار بإيطاليا

منذ سنة ١٩٤٧ انضج للأمانة العامة أن مساعيها مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا غير مجدية وأن الدولتين مصممتان على الاحتفاظ بما في يدهما من أراضي ليبيا عن طريق الوصاية أو على أي شكل آخر من الأشكال والأوضاع التي يلجأ إليها المسيطرون لاقامة نظم شبيهة بالاستيلاء في ظاهرها وهي أداة الاستعمار المقنع .

خافول الأمين العام الاتصال بالشعب الإيطالي والحكومة الإيطالية لاجتراح تعاون في المطالبة بالاستقلال والاستفادة من النفوذ الإيطالي في البلاد اللاتينية الأمريكية والكاثوليكية الأوروبية لاجتراح رأي عام في جانب والاستقلال والوحدة الليبية وللتعاون في جانب الأمم المتحدة لكسب أصوات الدول التي تعطف على إيطاليا وعددها كبير .

وقد أشركت الأمانة العامة في بعض هذه المساعي رجالا من العرب الليبيين وغيرهم لهم صلات حسنة بإيطاليا وبالقائمان وتطورت هذه المساعي إلى محادثات شبه رسمية مع الحكومة الإيطالية بواسطة رجال من الإيطاليين كانت توفدهم الحكومة أو بواسطة ممثلها في مصر وكان بعض زعماء الليبيين على علم مستمر بهذا وكادت هذه المساعي أن تصل إلى نتيجة حاسمة تعترف فيها إيطاليا باستقلال ليبيا ووحدتها على أن يحصل الإيطاليون المقيمون في ليبيا على حقوق مساوية لحقوق العرب وأن تسوى حثيثاً ودياً مسائل الأراضي والممتلكات المنزوعة من العرب في العهد الفاشستي . ولكن هذه المساعي رقت لأن مطامع الإيطاليين في استرداد طرابلس

أخذت تزايد بميل البريطانيين والفرنسيين أو ميل الكتلة الغربية كلها إلى احتضان إيطاليا وترصيتها لمقاومة الشيوعية .

ولما شعر الأمين العام بما يحاك هذه المساعي من مؤامرات دولية معاكسة وتحول الايطاليون عن الطريق التي اتخذوها باستعدادهم للتمشي فيها مع العرب أصبح لزما اعداد الرأى العام العربي للمقاومة في حالة اتفاق الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) على تقسيم البلاد ومنح الوصاية الايطالية على الخصوص من النفاذ بكل الوسائل .

واتخذت ترتيبات متعددة لتهيئة البسلام الليلية للدفاع عن نفسها كما أُنذر الأمين العام بوسائل مختلفة ذوي الشأن بأن هذه المقاومة آتية لا ريب فيها . وكانت وزارة الخارجية الامريكية وممثلو أمريكا على وجه الخصوص يشاركون الأمين العام رأيه في أن الوصاية الايطالية لا يمكن تنفيذها في طرابلس إلا بآراقة الدماء ومع ذلك فإن إيطاليا قد انصرفت للتفاهم مع بريطانيا وفرنسا بدلا من التفاهم مع العرب وانتهت معهم إلى اتفاق (بيفن — سفورزا) .

فأخذت الأمانة العامة في العمل بما كلفها به مجلس الجامعة العربية من اتخاذ جميع الوسائل والسعي حيثما وجد السعي سبيلا لاحتباط مشروع (بيفن — سفورزا) وجاهدت بكل جهدها لاحتباط هذا الاتفاق في جميع عواصم الدول الشرقية والاسلامية ومع ممثلي الدول في القاهرة واستبانت بممثلي العرب في الأقطار المختلفة للحصول على الأحداث اللازمة لاحتباط هذا المشروع في الأمم المتحدة .

وبعثت بالتعاون مع الحكومة المصرية وفداً من ممثلي طرابلس وهيئة تحرير ليبيا إلى الأمم المتحدة وأمدته مادياً ومعنوياً بكل ما استطاعت وقد لعب هذا الوفد دوراً هاماً فكان أن فشل مشروع بيفن — سفورزا وما على هذا كله من الاقتراحات في الأمم المتحدة وأن ترجع إيطاليا خاوية الوفاض

فساء مركزها . ولم تكن قد تأسست لاهي ولا الدولتان الكبيرتان بريطانيا وفرنسا من حلول المسألة الليبية ترضى العرب ظاهراً وتسلمهم جوهر الحكم والسيادة في الوطن الليبي .

ومما يؤسف له أنه في الأيام الحرجة في سني ٤٧ و ٤٨ و ١٩٤٩ كانت البلبلة في الرأي العام شديدة والايقان بالنصر ضعيفاً فخطر للكثيرين تسويات زهيدة يقصد بها انقاذ ما يمكن انقاذه ووصل الأمر إلى انصراف بعض القادة والزعماء الليبيين إلى الاكتفاء باعساد إيطاليا بأية وسيلة ولو حلت بريطانيا في كل البلاد وصية بأي شكل من الأشكال وتورط بعضهم في التفاهم على أنواع من الحكم لا تخرج عن الحماية الأجنبية في صورها المتعددة في بعض أجزاء البلاد العربية الخاضعة للنفوذ الأجنبي .

وكانت الأمانة العامة تعاني في ذلك مشقات كبيرة وتسويات خلافات عنيفة أملاً في توحيد الرأي العام وبث روح الثقة والأمل في النصر النهائي فلما جاء نصر الله وأحبطت مساعي إيطاليا والدول الكبرى والصغرى المؤيدة لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو سنة ١٩٤٩ وفشل مشروع يقن — سفورزا . عاد الايطاليون إلى استئناف المحادثات مع الأمين العام للجامعة العربية إما بصفته الشخصية وإما بصفته أميناً عاماً بواسطة رسل شهود مقمين من الايطاليين ففتح الباب للتفاهم بحديث نشره الأمين العام بجريدة القبو عميداً للتفاهم ، وهذا نصه .

« نشرت جريدة القبو (الزمان) التي تصدر في روما بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٩ حديثاً لحضرة صاحب المعالي عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة الدول العربية تحت عنوان :

« دولة عربية ليبية بئر لك فيها الايطاليون »

الأمين العام للجامعة الدول العربية يؤكد ضرورة وحيدة الأراضي

الليبية — التفاهم لا يزال ممكناً بشرط أن يقوم على أساس اتفاق صادق .
أرسل إلينا مراسلنا في القاهرة الأستاذ أمبرنو سيالانزاني الحديث التالي
مع سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا .

س — هل يمكن لمعاليكم أن تدلوا برأيكم في الحوادث التي تتعلق بليبيا ؟
ج — ان رفض هيئة الأمم المتحدة لمشروع بيفن - سفورزا يعتبر نصراً
للعرب وهو يبرهن على أن الدول الصغيرة لم تعد تخضع لارادة الدول الكبيرة .
ألم تشعل نار الحرب للدفاع عن مبادئ الحرية . وقد كان بين الحريات التي
نادى بها الحلفاء وأكدها ميثاق هيئة الأمم المتحدة حق تقرير المصير الذي
يظهر انه نسي نهائياً . لماذا ؟ هل ليأولوا للشعب الليبي أنه ليس له الحق في
أن يكون حراً في بلاده وأن يفرض عليه حكم أجنبي لا يرغبه ؟ هذا يعني
نقصاً في الصراحة يرمى إلى إخفاء بعض المصالح ولكن الغاية لا تبرر الوسيلة
لأن حماية هذه المصالح يمكن تأمينها بطرق أخرى .

س — هل تعتقد سعادتكم أن التفاهم بين الايطاليين والعرب لا يزال ممكناً ؟
ج — نعم بشرط أن يكون ثمرة اتفاق صادق مخلص . لست في حاجة
إلى أن أكرر أن العالم العربي يشعر بعطف نحو الايطاليين الذين هم مثلاً من
سكان البحر الأبيض المتوسط . وان التفاهم بين العرب والايطاليين سيؤدي
حتماً إلى مصالح متبادلة . هل فكرتم في الفوائد التي تعود على بلادكم من تفاهم
مثل هذا ؟ ان مجموعة الشعوب الاسلامية كبيرة وأنتم أمة في حاجة لتصدير
منتجاتكم وليس ذلك خسر بل أيضاً لتصدير الأيدي العاملة وقد قدرنا
دواماً أعمالكم وقد سبق أن قلت هذا في الحديث الذي نشرته (القبو) في
٢٥ أكتوبر في العام الماضي .

س — هل في استطاعتكم أن تؤكدوا اليوم أنكم لاتزالون عند رأيكم
الذي صرحتم به في الحديث المذكور ؟

ج — أعتقد أن هذا في استطاعتي ، ولكن لاحظوا جيداً أن العرب لن

يستمرروا في مد يدكم على الدوام وأنهم مصممون على الكفاح بجميع قواتهم لتحقيق استقلالهم ووحدة بلادهم . فقد كان منكم جاري بالدي الذي يعتبر بطلا من أبطال حرية الشعوب . كما أنكم كالحق من أجل وحدة بلادكم واستقلالها وكان لكم ضحايا لذلك يجب عليكم أن تفهموا أمانى الليبيين وتعقدوهم فإن فعلتم هذا — علا مركز إيطاليا . تذكروا أن العرب لا يفسون فهم شعب غفور بماضيه ومتأكد من مستقبله . فإذا تخلت إيطاليا عن كل فكرة استعمارية أصبحت بطلنة للحرية في العالم وعلت سمعتها ونفوذها كثيراً .

ورد عليه الكونت سفورزا في نفس الجريدة بحديث آخر هو تحت عنوان :

المصالح الإيطالية في طرابلس شديدة الارتباط بالمصالح العربية

لا توجد عوائق من جهة إيطاليا في سبيل وحدة ليبيا

أثارت مقابلة مراسلنا بالقاهرة الأستاذ أمبرتو سبالاتراني مع حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية اهتماما شديداً وهزة عنيفة في صحافة البلاد العربية وبلاد ساحل البحر الأبيض المتوسط .

وقد وجدنا أنه من الضروري أن نسأل الكونت سفورزا وزير خارجية إيطاليا عما إذا كان من الممكن الإجابة على حديث هذه الشخصية الهامة في العالم العربي لعرض وجهة النظر الإيطالية بهذا الصدد ، وقبل الكونت سفورزا أن يجيب على أسئلتنا حتى يساهم في إيضاح هذه المسألة على أحسن وجه ، المسألة التي تشغل بصفة قوية في الأشهر المقبلة حياة بلدنا وحياة مواطنينا الموجودين في طرابلس .

س — ماهو أثر الحديث الذي أدلى به عزام باشا إلى جريدتنا يامعالي

الوزير ؟

ج — حسن ويظهر أن آراء هذه الشخصية البارزة في الجامعة العربية التي قابلتموها تتفق مع الآراء التي وردت في تصريح الحكومة الإيطالية في

أول يونيو وهي تطابق آراء واتجاهات لم تكن حديثة العهد في إيطاليا لافي أواسط المستشرقين ولا في الدوائر الحكومية .

ونحن مستعدون للتفاهم مع العرب على أوسع مدى فالتنا نرعي إلى إنشاء دولة يمكن أن يتعاون فيها العرب والإيطاليون في ليبيا تعاوناً كاملاً ، وأظن أن هذه فكرة عظام باشا .

س — وكيف تفسرون اتفاقكم مع ييفن ؟

ج — بخصوص هذا الاتفاق يجب تمييز المبادئ الجوهرية التي أوجت إلينا كيفية تطبيق هذه المبادئ ، بصورة عملية ، فإن جوهر الاتفاق يرجع إلى اعتراف بريطانيا برجاجة المصالح الإيطالية في طرابلس وفي نفس الوقت نحن اعترفنا برجاجة مصالح بريطانيا في برقة وإذ كان نوع مصالحهم يختلف عن مصالحنا .

أما بخصوص كيفية تحقيق هذه الاعترافات المتبادلة من وصاية أو اتفاقات مباشرة مع الحكومة المحلية وغيرها ، فمن المفهوم أن هذا لا يتوقف على رغبات أو إرادة إنجلترا وإيطاليا فحسب بل يتوقف على جملة عوامل وظروف مثل رغبات الشعوب والحالة المحلية وقرارات هيئة الأمم ورأي الدول العربية .

س — وما هي في رأيكم المصالح الإيطالية في طرابلس ؟

ج — إن هذه المصالح ليست إيطالية فقط بل هي شديدة الارتباط بحياة طرابلس نفسها ، فيوجد قبل كل شيء مصالح العمال الإيطاليين الذين يكونون جزءاً رئيسياً من كيان البلد الاقتصادي ، ووجود مجموعات عديدة من أصل إيطالي أصبحت جزءاً مقيماً وحياتياً من شعب البلاد والروابط الاقتصادية التي تأسست بحالة متينة جداً ، ومنها صناعة وزراعة طرابلس قد نشأت وترعرعت بوجود المنشآت الإيطالية التي أدخلتها وأحيتها وكذلك الجوار الجغرافي لهذين البلدين ورغبة إيطاليا في أن توجد على الضفة المقابلة

لها على البحر الأبيض المتوسط دولة صديقة تكون حالتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عامل استقرار في هذا البحر . هذا صحيح إلى درجة أنه يمكن التحدث لاعن المصالح الإيطالية بطرابلس بل عن مصالح طرابلس بإيطاليا .

س — نحدث عزام باشا عن مسألة وحدة ليبيا فما رأيكم في هذا الموضوع .

ج — لم تكن إيطاليا أبداً وبأى طريقة ضد وحدة ليبيا . ما هي مصالح إيطاليا الحقيقية والدائمة ؟ أن تكون الشعوب المقابلة لها على البحر الأبيض المتوسط في حالة رخاء وسعادة وهناء ، وأن تكون علاقاتنا معاً وثيقة ومتمرة ، فإن الانقسامات والتقسيم لا يمكن أن تساعد على تحقيق الثروة والسعادة ولهذا الأسباب كانت طرابلس دائماً وبدون جدال أكثر تقدماً بين الأقطار الليبية الهامة لأسباب عديدة . ومن جهة أخرى أن وجود حكومة سنوسية في برقة يعطي هذا القطر طابعاً سياسياً خاصاً لم يلق قبولا حسناً في الأقطار الأخرى حتى الآن .

فلسكان ليبيا أولاً أن يقدروا هذه الظروف بعد الوقوف على الحالة الدولية الحالية وحالتهم الداخلية .

وقد قال لنا الوزير في النهاية ملخصاً تصريحه : أما فيما يتعلق بإيطاليا فبما تكن الطريقة التي سوف تتحقق بها علاقاتنا الجديدة مع الشعوب صاحبة الشأن في طرابلس فإن الحل سوف لا يجد من ناحيتنا أى عائق اقتصادى أو سياسى بين أقاليم ليبيا »

« وقد أدلى السنيور الشيندى دى جاسبيرى رئيس الوزراء الإيطالى بمحدث إلى الدكتور محمد الحسينى المحرر السياسى لوكالة أنباء « موندار » وقد تناول في حديثه العلاقات الإيطالية العربية ، والسياسة الإيطالية فى أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط .

وقد سأله الدكتور الحسيني :

يتردد في العالم العربي أن السياسة الإيطالية قد انسحبت عن محيط البحر الأبيض المتوسط ، وأنها قد انجذبت بكليتها إلى الغرب . فهل هناك من العراقيل الدولية التي تعني إيطاليا عن أن تتجه بسياساتها نحو التعاون مع الشرق العربي ، كما الواقع بالنسبة لاسبانيا ؟

فأجاب رئيس الوزراء :

إن سؤالكم يحسن إذ أنني أفهمه بأنه تعبير عن الرغبة في توثيق عرى الصداقة مع إيطاليا ، وهذا يتفق تماماً مع رغبة الإيطاليين .

وقد كان علي بلادنا بعد حرب مؤلمة أن تسمي إلى استرجاع مكائمتها بين دول أوروبا ، تلك المكانة التي تستحقها بالنظر لشعبها وقدرتها الانتاجية وتقاليدها الثقافية التي ازدهرت ، وقد كانت كل هذه مهدداً للحضارة الغربية وهذا لا يعني في شيء أن إيطاليا تريد إهمال علاقاتها مع الشرق ، لأن - كما يبرهن التاريخ - مصير بلادنا معلق بوضعها الجغرافي الذي جعلها جسراً يصل بين العالمين الشرقي والغربي .

وإن هذه المهمة قد أصبحت يسيرة بعد التطور السياسي الحديث الذي حثم على القوميات المتطرفة بأن تشعر بضرورة التعاون المستمر الواسع المدى في الميدان الاقتصادي والسياسي .

وقد جاءت قرارات هيئة الأمم المتحدة الأخيرة الخاصة بالمستعمرات السابقة مؤيدة لنظرية تقبلناها بإخلاص لأنها تساعد على تنمية التعاون مع العالم العربي والافريقي ، الذي يرحو لها الإيطاليون التقدم .

س - هل هناك دول لا تزال مهتمة بربط حوض البحر المتوسط ، وما هو رأي الحكومة الإيطالية في هذا الموضوع ؟

ج - لقد طرحت على سؤالنا عن ميثاق حوض البحر الأبيض المتوسط ولكن ليست هذه هي المسألة الجوهرية .

أن الموائيق معها كانت طبيعتها وبصفة خاصة تلك التي نتحدث عنها ،
 ما هي إلا نتيجة وتعبيراً ظاهرياً عن الحقائق التي أثبتتها التاريخ والسياسة .
 ومن أجل هذا تحدثت عن مجموعة البحر الأبيض المتوسط التي لا شك في
 أن أسس وجودها قائمة على الرغم من التفاوت بينها .

وفي يقيننا أن سياسة التعاون الصادقة والمخلصة بين إيطاليا والعالم العربي
 لا تعارض بطبيعة الحال مع الدول الكبرى في البحر الأبيض المتوسط ، بل
 هي لا تملك إلا أن تعمل دائماً على إبراز هذه المجموعة .

— ما هي عناصر سياسة التعاون بين إيطاليا والعالم العربي ؟

— إن سياسة التعاون هذه يمكن تحقيقها عندما يتيسر للإرادة المشتركة
 من ناحيتنا ومن ناحية الدول العربية — وهي موجودة فعلاً — العثور على
 الاتجاه الصحيح .

ويمكننا أن نجد الوسائل في التبادل التجاري والاقتصادي عموماً بما فيه
 مساهمة إيطاليا في الفنين واليد العاملة المدربة ، والاتصال الفكري والثقافي،
 والسياحة وغير ذلك ، وهذا من شأنه أن يخطو بوحدة الشعوب واتصالها
 التي يمكنها أن تدعم وتزيد من قيمة الاتفاقات السياسية .

وأن إيطاليا قد اتخذت خطوات من هذا النوع وهي ترغب في زيادتها
 وجعلها متفقة مع المصالح المشتركة .

وأن حل مشكلة المستعمرات العادل — كما أسلفت — يجعل في هذا
 الأمر .

وأن الحلول التي اقترحتها إيطاليا في هذا الشأن والتي نأمل أن تنال قبولا
 حتى فيما يتعلق بأريتريا ، كان الدافع إليها شعوراً سامياً منزهاً بصورة تجعلنا
 نترقب عن ثقة نتائجها التي تسفر عن تسوية للجو الدولي .

وستظل إيطاليا دائماً ترعى المبادئ التي ذكرتها آنفاً ، فائترة عن هذا
 الطريق إلى مصالح العالم العربي بعين الاعتبار . »

وقد وضعت هذا الحديث جريدة « المساجير » وأبلفت الأمانة العامة جهات رسمية إيطالية أن هذا التوضيح شبه رسمي . وعلى ذلك استؤنفت محادثات الأمين العام ووزير إيطاليا المفوض في مصر وكان الأمين العام يحيط بعض الزعماء الليبيين كهيئة تحرير ليبيا وغيرها بما هو جار من تبادل الرأي بينه وبين الحكومة الإيطالية . كما كان يحيط الحكومات العربية بما يهمها في هذا الأمر ودام الأخذ والرد مدة طويلة . طيلة صيف سنة ١٩٤٩ انتهى بتفاهم صريح . ووضع في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نص الاقتراح الأخير الذي عمل الطرفان العرب والإيطاليون على تأييده في مبنة الأمم المتحدة بالنسبة لليبيا . وهذا نصه :

الجمعية العامة:

(١) توصي بأن طرابلس يجب أن تهيأ لها الظروف لتكون بأسرع ما يمكن دولة مستقلة وتحقيقاً لذلك يجب إجراء انتخابات في مدة — ستة أشهر لجمعية وطنية لاختار نوع الحكومة التي تمثل البلاد وتشرف على انتخاب الجمعية الوطنية لجنة دولية مكونة من ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ومصر وإيطاليا ومن مندوبان يمثلان سكان طرابلس وتضع هذه اللجنة النظام التشريعية التي تسير عليها الانتخابات وفي أثناء مدة الانتقال لحين إنشاء حكومة وطنية يعهد مؤقتاً بإدارة البلاد السلطات الاحتلال .

(٢) تدعو حكومة إيطاليا وحكومة طرابلس لتقديم معاهدة بينهما لتدعيم العلاقات وتصفية المصالح المشتركة الخاصة برعاياهم المقيمين في أراضيها . وأحييت الدول العربية وبعض الزعماء الليبيين علماً بهذا بواسطة الأمانة العامة وكذلك بواسطة ممثلي إيطاليا في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأرسلت الأمانة العامة المذكورة الآتية للدول العربية :

مذكرة

عن الحرب التي دام بين معالي الدين العام وسعادة وزير إيطاليا المفروض

في مصر

منذ زمن طويل حاولت حكومة إيطاليا بطرق متعددة الاتصال بالحكومة المصرية والأمانة العامة والأحزاب والزعماء الطرابلسيين للتفاهم على أساس برضى مطالب العرب وبحقق لإيطاليا مقاماً ممتازاً في طرابلس الغرب كوصية أو ما يشبه ذلك . ولم تحصل هذه المحاولات رغم استمرارها أكثر من سنتين إلى نتيجة حاسمة نظراً لثردد الإيطاليين ولآمالهم في بريطانيا وأمريكا فكانوا ينكحون عن تأييد الاستقلال التام للناجز لطرابلس كلما بات لهم آمالاً في المعسكر الغربي . فلما اتفق بينن وسفورزا على مشروعها الذي كان أساسه تقسيم البلاد الليبية بين الدول الثلاثة وقدم للأمم المتحدة في الدورة الماضية تجاهل الإيطاليون مساعدتهم مع أمانة الجامعة والأحزاب الطرابلسية وأراد الله رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها أمريكا وبريطانيا وأنصار إيطاليا في الأمم المتحدة من الدول اللاتينية وتخلى حتى بعض الدول الإسلامية عن المقترحات العربية أن يفشل مشروع (بينن — سفورزا) في الأمم المتحدة فلم يزل ثلثي الأصوات وهزم بصوت واحد .

ومنذ ذلك الوقت أخذت الحكومة الإيطالية مباشرة أوبوساطات مختلفة الاتصال بالأمانة العامة محاولة التفاهم على أساس برضى العرب والأحزاب الطرابلسية . وبعد أخذ ورد طويل وبيانات وأحداث في صحف إيطاليا من الطرفين تقدمت الحكومة الإيطالية إلى الأمانة العامة بمشروع أساسه في الواقع تخلي إيطاليا عن المطالبة بأي نوع من الوصاية أو السيطرة في ليبيا ، على أن هذا يكون مرضياً لأهالي طرابلس وداعياً لحسن تعاونهم مع الجالية الإيطالية في طرابلس في المستقبل ، ومعيناً على تنمية علاقات إيطاليا الودية

والاقتصادية مع العالم العربي . ونطمح إيطاليا في حالة استقلال طرابلس التام
 أنجاز أن تضع مع الحكومة الطرابلسية المستقلة اتفاقاً بأن الإيطاليين المقيمين
 في طرابلس ، كما نطمح في أن يكون بينها وبين طرابلس علاقات اقتصادية
 وثقافية ترضيها . وقد أفهمت الحكومة الإيطالية دائماً من الأمانة العامة
 والأحزاب الطرابلسية أن الإيطاليين في طرابلس سيكونون رعايا للدولة
 الطرابلسية متساوين في الحقوق مع بقية أهالي البلاد .

والمذكرة المرفقة من وزير إيطاليا المفوض بمصر بعد حديث شرح فيه
 أغراض حكومته . وهي مكونة من رأى الحكومة الإيطالية في
 مستعمراتها على وجه العموم ومطالبها التي ترجو عون الحكومات العربية في
 الأمم المتحدة على تحقيقها . فأما من جهة طرابلس فقد نفقت يدها تماماً من
 كل محاولة لتقييد استقلالها التام . وأما من جهة برقة وفزان فقد نفقت يدها
 كذلك من أى مطالب خاصة لها وتركت الأمر للعرب يتفقون فيه كما
 يشاءون مع الحكومتين الانجليزية والفرنسية في برقة وفزان . أما في أريتريا
 فتطالب باستقلالها أو وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة دون تخصيص دولة
 معينة بذلك . وفي الصومال تطالب بوصاية لها .

ولا شك أن موقفها بالنسبة لليبيا يتفق مع قرارات مجلس الجامعة في
 شأنها ، وليس هناك ما يحول بين العرب والتعاون على الأسس الواردة في
 المذكرة بالنسبة لهذا القطر العربي ، أما بالنسبة لأريتريا والصومال فلم يسبق
 لمجلس الجامعة أن قرر في شأنهما شيئاً . وقد تركت اللجنة السياسية في الماضي
 الأمر فيهما لمدوني الحكومات العربية في الأمم المتحدة يتصرفون فيه حسب
 الظروف . وقد وردت شكاوي عديدة ومذكرات من مسلمي أريتريا الذين
 يكونون الأكثرية يطالبون بوحدة بلادهم واستقلالها .

ويبدو أن بعض المسيحيين قد اتفقوا مع المسلمين كذلك في مطالبهم .
 أما بالنسبة للصومال فلا تزال رغبات الأهالي غير واضحة .

وعلى كل حال فقد ذكرت للوزير الإيطالي حين تقديمه المذكرة أن العرب تجنبوا دائماً أن يؤيدوا أية وصاية لأية دولة في أي مكان لما قاموه أنفسهم من أضرار الاتديبات السابقة . ولذلك يحسن بإيطاليا أن تتقدم بمشروع فيه ضمانات لمستقبل الصوماليين واستقلالهم الذاتي لكي يمكن البحث في امتناع العرب في التصويت ضد الوصاية . وأفهمته أنه ليس لمجلس الجامعة قرارات في شأن ارتريا أو الصومال ، وأخيراً قلت لوزير إيطاليا أنني سأبحث لحكومات دول الجامعة بما يلقي إياه . وإن أفضل طريق للتفاهم هو أن تتصل الحكومة الإيطالية بواسطة ممثليها مع حكومات دول الجامعة وتشرح لهم وجهة نظرها مباشرة ، فإن ذلك أدعى لسرعة التفاهم خصوصاً وأن مجلس الجامعة لا ينعقد عادة إلا في أواخر شهر أكتوبر ، فوعده بذلك .

هذا ، وقد علمت أن الحكومة البريطانية والأمريكية تبحثان عن حل أسامه استقلال ليبيا كلها ، وليكنه محاط بكثير من الغموض والاشتراطات التي تجعل هذا الاستقلال احتمالاً في مستقبل بعيد . وإلى أن تتضح وجهة نظرها أرى أن الموقف بالنسبة لطرابلس الغرب على الأقل قد تطور تطوراً محموداً ، ومن الممكن في الأمم المتحدة الحصول على اقتراح لاستقلالها التام الناجز .

أما عن أحزاب طرابلس وزعمائها فأرى أنها يتفق بالنسبة للرجبة في الاستقلال على أن تحدد أطرافها الثلاثة في نظام ما . ولكن بينهما خلافاً شديداً في الوسائل وحول الأشخاص حاولت الأمانة العامة دائماً علاجه لاقامة جبهة متحدة بين الأحزاب والزعماء ، مما مكن في المرة الماضية لاجتماع الأمم المتحدة من ارسال وفد طرابلسي يرضي عنه الجميع ، وباتفاقهم جميعاً . وستحاول الأمانة العامة هذه المرة كذلك ، فإذا لم ييسر فيحسن أن يكتبني هندوبي الدول العربية للتعبير عن وجهة النظر المتفق عليها أمام الأمم المتحدة . وأخيراً ، أرجو أن تفضلوا ببيان ملاحظاتكم وآرائكم لأستعين بها علي

تفسيق وجهة النظر العربية أثناء غيبة مجلس الجامعة واللجنة السياسية ،
ونظراً لقرب اجتماع الأمم المتحدة :

وهذا انقلاب الوضع الذي قاسى منه العرب الأمرين في اتفاق (ييفن -
سفورزا) وانهضت الجبهة العربية وفتح الطريق لكسب أصوات الدول
اللاتينية وبعض الدول الكاثوليكية وغيرها في الأمم المتحدة وأصبح واضحاً
قبل اجتماع الجمعية العامة أن العرب في المسألة الليبية قد ملكوا ناصية الأمر
ولذلك ترددت الأمانة العامة طويلاً وخصوصاً وقد ظهرت انقسامات في
الأحزاب الليبية في ارسال وفود مختلفة من طرابلس وبقية كانت تخشى أن
يكون من ذلك ضرر أكثر من الفائدة . لأنها كانت على ثقة من أن التفاهم
الذي تم مع الحكومة الإيطالية مهد السبيل لأمريكا الجنوبية والوسطى ، أن
المساعي المنفردة مباشرة مع تلك الدول أو بالاستعانة بما بين الحكومة
الإسبانية والجامعة العربية من صلات ودية هذا فضلاً عن التفاهم التام مع كتلة
البلاد الشرقية كاف لتحقيق الغرض وأن كل ما يمكن أن يطلب من جانب
الليبيين في هذا الشأن وفي هذه الفترة هو أن يملكوا أعصابهم وأن يمتنعوا
عن الخلافات وأن يعترضوا بالاتحاد والصبر .

ولما صممت الأحزاب الطرابلسية المختلفة على بعث وفودها سواء أكان
هذا بمحض ارادتها أو بدافع الرغبة المحلية لهذه الأحزاب رأيت الأمانة العامة
أن تعمل على منع سفرهم جميعاً أو إذا لم يتيسر لها ذلك أن تجد رباطاً بين هذه
الوفود مشتركاً وتعاوناً ولو غير مباشر لكي لا يتناقض عملها فسعت لذلك مع
الرعاة والأحزاب الطرابلسية واستعانت بالحكومة المصرية ليكون ممثلها
واسطة العقد بين الوفود الليبية وكلفت سعادة عبد المنعم بك مصطفى الوزير
المفوض في وزارة الخارجية المصرية والمنتدب لرئاسة الإدارة السياسية للجامعة
العربية أن يعمل دائماً مستشاراً لهذه الوفود كما اتفقت مع الوفدين الطرابلسيين
على قبول نصيحته واستشارته .

كما أن حسن الحظ أيضاً صادف هذه القضية بوجود ممثلين بارعين مخلصين ذوي تجربة عظيمة للأمم العربية والإسلامية كالأباكستان في الأمم المتحدة أدوا واجبهم على أكمل وجه . فتهيئوا باخلاصهم وعملهم سبيل النصر . وقد كانت وفد مصر على وجه الخصوص أبرز المكلفين في سبيل الاستقلال والوحدة لليبيا . واتخذت الخطة في فترة الانتقال بتصميمه على رقابة الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال .

ولحسن الحظ أظهر الممثلون الليبيون جميعهم في الوفود المتعددة عن برقة وطرابلس بصيرة وحكمة فاجتنبوا ما من شأنه ظهور الخلاف بينهم في ساحة الأمم المتحدة وقد عملت الدول الكبرى جاهدة لتغيير القدر الذي أراد الله وهو نصره الحق الذي بذل فيه أهل ليبيا دماءهم الزكية عشرات السنين وأراد الله سبحانه وتعالى أن يكافيء الأحياء من أبناء الشهداء وإخوانهم بذلك النصر المبين وقررت الأمم المتحدة بأغلبية عظيمة حق ليبيا في استقلالها ووحدتها وتقرير مصيرها وإقامة الحكم الذي تريده لنفسها بمحض إرادتها . وفيما يلي القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بشأن ليبيا :

قرار الجمعية العامة المزمع المؤرخة

« طبقاً للفقرة الثالثة من المبحث ١١ من معاهدة الصلح مع إيطاليا المبرمة في عام ١٩٤٧ التي وافقت الدول المنتصرة بمقتضاها على قبول توصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة واتخاذ التدابير اللازمة لسريان مفعولها .

وبعد الاطلاع على ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وبعد سماع أقوال ممثلي الهيئات التي تمثل الأقسام الهامة للآراء في الأقاليم المشار إليها ، ومراعاة لرغبات ورعاية سكان تلك الأقاليم وصالح الأمن والسلام ووجهات

نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق ،
توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يلي :

(١) فيما يختص بليبيا

(١) ان ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان تكون دولة مستقلة وذات سيادة

(٢) يسرى مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة ، وعلى أي

حال في تاريخ لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

(٣) أن يوضع دستور ليبيا بما فيه شكل نظام الحكم بواسطة ممثلي

السكان في برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون في هيئة
جمعية وطنية .

(٤) لاجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة

مستقلة يوفد إلى ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم المتحدة تعيينه الجمعية العامة
وله مجلس يساعده ويرشده .

(٥) يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً

وغيره من التقارير الأخرى التي يرى أهميتها إلى السكرتير العام . ويضاف إلى
هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب هيئة الأمم أو أي عضو من
أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم .

(٦) يتكون المجلس من عشرة أعضاء ، هم :

١ - ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية ، مصر - فرنسا -

إيطاليا - باكستان - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الأمريكية .

ب - ممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة في ليبيا وممثل واحد عن

الأقليات في ليبيا .

(٧) يعين مندوب هيئة الأمم المتحدة الأعضاء المذكورين في الفقرة

(ب) بعد التشاور مع السلطات الإدارية وممثلي الحكومات المذكورة في

الفقرة السادسة (ا) والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات
في المناطق المختصة .

(٨) يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم وله أن يستنير بأراء أعضاء بذاتهم بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة .
(٩) لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

(١٠) تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب بما يلي :
أ - تشرع حالا في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة .
ب - أن تقوم بإدارة البلاد بفرض المساعدة في إقامة وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون في تكوين الإدارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية .

ج - تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

(١١) تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً في هيئة الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق ،
ولقد ضرب الشعب الليبي للناس مثلاً في المثابرة والصبر على المكاره والشهامة والاستبسال فأكرمهم الله باجتماع رأي الدول التي عادت والتي صادفته على الاعتراف بحقه في حريته وتقرير مصيره وفق مشيئته .
وقد أذاع الأمين العام النداء الداعي إلى الشعب الليبي من محطة الاذاعة المصرية والجرائد .

شكروهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إخواني أبناء ليبيا الأعزاء

منذ أيام صدر قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا بأجزائها الثلاثة — برقة وطرابلس وفزان — بوصفها دولة ذات سيادة في مدى لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ فتواردت على الأمانة العامة البرقيات والرسائل والوفود من مختلف الهيئات والأحزاب والشخصيات من جميع أنحاء ليبيا، ومن الليبيين في الخارج، للتهنئة والتناء على الجهود التي قامت بها الدول العربية وجامعتها في سبيل تحقيق استقلال البلاد ووحدتها، وطلبت مني أن أبلغ هذا الشكر الفياض إلى ملوك العرب ورؤسائهم وحكوماتهم. ويسرني أن أنهي إليكم باتي قمت مفتعلاً بهذه المهمة السارة.

والآن أشعر بأن من واجبي أن أرف إليكم أبناء الشعب الليبي المجاهد الشكر الجزيل والتهاني الخالصة على ما منحكم الله جزاء سعيكم وجهاد شهدائكم وأحيائكم الشاق الطويل ضد قوات هائلة غاشمة عشرات السنين.

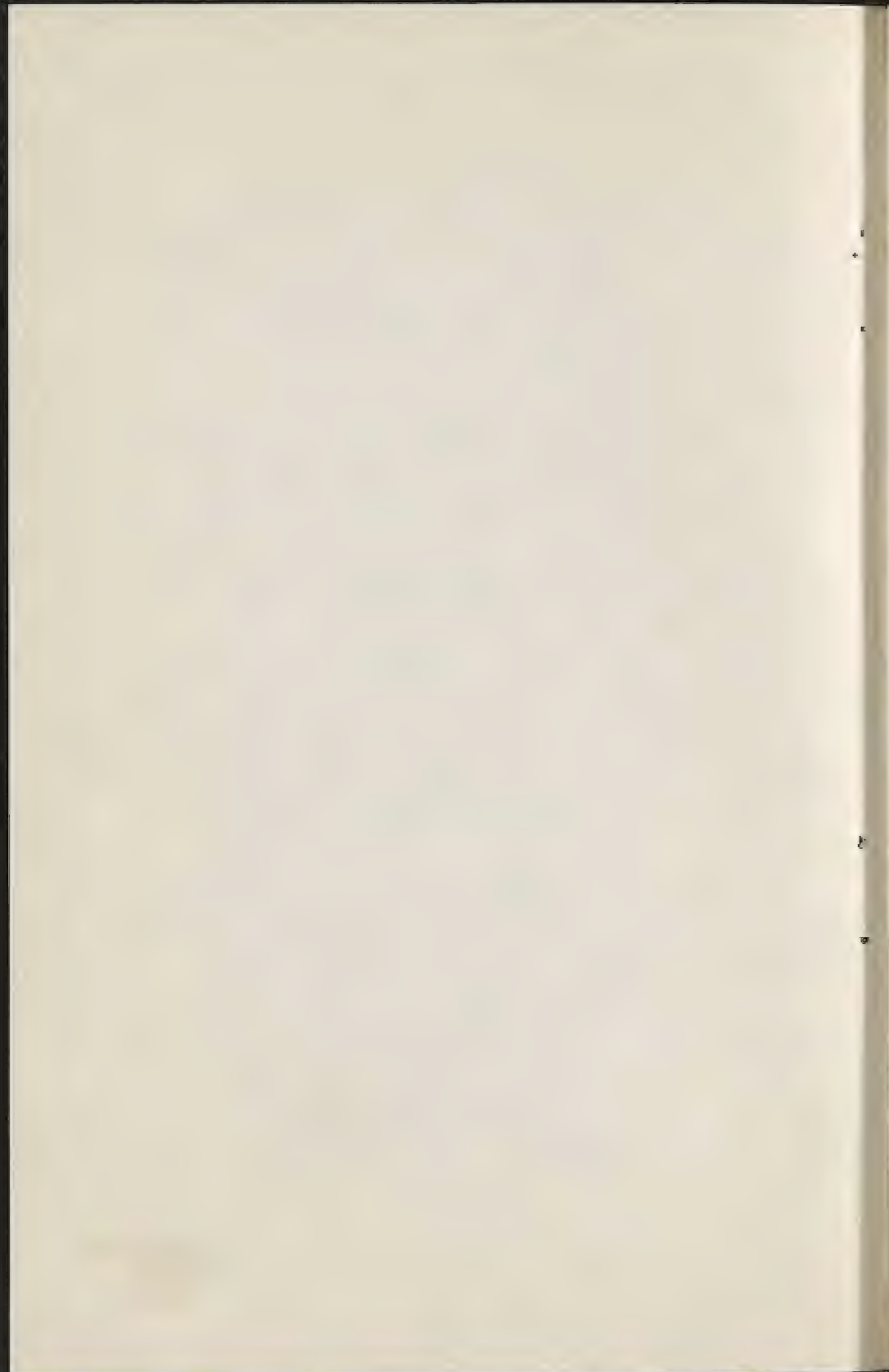
وفي هذه الأفراح الشاملة أشعر بواجب آخر وهو أن أصارحكم بأن الجهاد لم ينته بعد وإن كان قد تغير لونه. فالיום يبدأ الجهاد في سبيل إقامة الدولة الليبية على دعائم متينة ثابتة الأركان وحكم وطني غايته الأولى سعادة المجموع ورفاهيته حتي تنال الدولة الجديدة احترام شعوب العالم وتقديرها، ومعرفتي الطويلة بوطنية الشعب العربي الليبي الأنبي تجعلني واثقاً كل الثقة بأنه سوف يبرهن للعالم على جدارته بتحقيق ما يضعه فيه من آمال.

وفقكم الله وجعل منكم دولة عزيزة الجانب وسنداً للدول العربية جميعها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القاهرة في ١٢ صفر سنة ١٣٦٩

١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩

عبد الرحمن عزازم



مطبعت الرياض

*PB-37348
5-20T
C-C

THE UNIVERSITY OF CHICAGO
PRESS
1965

Date Due

[illegible]

Demco 38-297

NYU - BOBST



31142 02840 7545

DT236 .L3

al-Masalah al-Libiyah